جامعة أم البواقي ----------كلية الحقوق والعلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية/ السنة الثالثة علاقات دولية ------- 2026/2025.

ملخص محاضرات مادة: جيوسياسية العلاقات الدولية

إعداد الأستاذ: نجيم دريكش.

- **يهدف هذا المقياس إلى الإجابة عن جملة من الأسئلة التي تساهم في إعطاء فهم أساسي للجيوبوليتيك؛ إضافة إلى فهم العلاقات الدولية جيوسياسيا، وكيف تشكل المعرفة الجيوسياسية العالم نفسه؛**
- **سيتم التعرف على تاريخ الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك وكيف نشأت؛**
- **سيتم الاطلاع على أهم المدارس والنظريات والمفاهيم الأساسية لهذا الفرع المعرفي؛**
- **سنربط بين الجانب النظري للجيوبوليتيك والقضايا الرئيسية والحالات الجيوسياسية المعاصرة.**
- **لماذا الجيوبوليتيك مفيدة لصانعي السياسات؟**
- **كيف يمكن أن تساعدهم في التصرف تجاه غيرهم وتجاه دولهم؟**

المحور الأول: إطار مفاهيمي–تأريخي

تمهيد:

الأكيد أن الجيوسياسة/الجيوبوليتيك كمفردة، كلمة، مصطلح، في وقتنا الحالي أو في العقود الأخيرة على الأقل، صارت أكثر شيوعا وأكثر تداولا في مختلف المحافل، بين الإعلاميين والسياسيين والمحللين والخبراء في الحقل السياسي والأكاديمي. ورغم هذا التداول الواسع والمفرط في التبسيط أحيانا، فإن الجيوسياسة/الجيوبوليتيك أو الجغرافيا السياسية، من الناحية الأكاديمية ليست بهذه البساطة، فهي تمثل فرعا خاصا من فروع المعرفة التي تجمع ما هو جغرافي إلى ما هو سياسي، ويتميز بمفرداته ومناهجه ونظرياته ومدارسه المختلفة والمتنوعة. وفي إطار دراستنا لهذه المادة، نعرّف ونتناول هذا الموضوع باعتباره مدخلا لدراسة العلاقات الدولية.

جيوسياسية العلاقات الدولية = الع.د من منظور جيوسياسي أو مقاربة جيوسياسية للعلاقات الدولية.

لذلك، من الضروري تحقيق، أولاً؛ فهم سليم وصحيح لمصطلح الجيوبوليتيك ودلالاته المختلفة، وثانيا؛ معرفة كيف نفهم التفاعلات الحاصلة في العالم، استنادا إلى المعرفة الجيوسياسية (بالعودة إلى تاريخ التصورات والممارسات الجيوسياسية، التي شكّلت العلاقات الدولية في حِقَب تاريخية معيّنة، وكيف ساهمت وتساهم في تشكيل عالم اليوم.

أولا: حول تفسير نشأة مصطلح الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك (كيف ظهرت تاريخيا؟)

على الرغم من النشأة الحديثة للجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك (نهاية القرن 19 وبداية القرن 20)، إلا أنه من المعروف التأثير البارز للجغرافيا على السياسة عموما والعلاقات الدولية بشكل خاص، وذلك منذ العصور القديمة. فنجد التجمعات البشرية والانتظام السياسي للأمم والشعوب المختلفة، قد ارتبط بالفضاءات الجغرافية التي تتميز بالأمن ووفرة الغذاء وحركة النقل السلسة...، حيث ترتبط هذه الميزات بالعوامل الجغرافية المختلفة، كالجبال والأنهار والسهول، وخصائص المناخ، والقرب من الأنهار والبحار، وما توفره الأرض من موارد.

هذا الوضع ينطبق على مختلف الحضارات والكيانات والقوى السياسية على مرّ العصور، وفي هذا السياق نجد الكثير من الكتابات والأفكار والتصورات وحتى النظريات، التي تعتمد على خلفية جغرافية بحتة لتفسير ظواهر وقضايا سياسية أو اجتماعية، أو حتى تلك التي ترتبط بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وهذا ما نجده موثّقاً في أعمال: هيرودوت، سترابو، أرسطو، أبن خلدون، مونتيسكيو، جان بودان، ... وغيرهم.

لسنا هنا بصدد العودة إلى المضامين والدلالات الجيوسياسية المتضمنة في الفكر والفلسفة السياسية القديمة، ولكن نريد أن نتساءل:

لماذا ظهرت الجغرافيا السياسية/الجيوبوليتيك بتلك الصورة، مع نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 وليس قبلها؟ وما هو السياق الذي ظهرت فيه؟

حتى نجيب عن هذا السؤال، نعود بداية إلى تركيب المفردة في حدّ ذاتها؛ "الجيوبوليتيك" أو "الجيوسياسة"، فنجد أن "**السياسة**" كأحد قسمي هذا المصطلح، تنصرِف في أحد معانيها إلى **الصراع من أجل السلطة والهيمنة والنفوذ في مواجهة الدول الأخرى**، وهذه الدلالة لها علاقة أكبر بالعلاقات الدولية. أمّا الشطر الثاني "**جيو**" فتُعطى لها دلالتين:

- من الناحية الجغرافية، يشير إلى العوامل الجغرافية التي تحدد التنافس والسعي من أجل السلطة (أي العوامل الجغرافية التي تحدد العملية السياسية برمّتها).
- من ناحية أخرى، يرتبط هذا الشطر بمعنى الجغرافيا الكامنة (الأرض)، وبمعنى أكثر وضوحا، **المكان** الذي يحدث فيه الصراع من أجل السلطة، الهيمنة، النفوذ، القوة...، على الساحة المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

إن المعنى الذي اكتسبَه أو يمكن منحُه لمصطلح "الجيوبوليتيك" / "الجيوسياسة" تأسيسا على ما سبق، يمكننا أن نرى بوضوح أن ظهورَه وظهور مصطلح "الجغرافيا السياسية" قبله بسنوات، قد ارتبط ولم يكن منفصلا في الواقع عن حدثين مهمين:

1. عصر الاكتشافات الجغرافية التي وسّعت نظرة الأوروبيين للعالم، حيث وسّع قادة الدول الأوروبية التي قادت عمليات الكشوفات الجغرافية رؤيتهم خارج حدود دولهم، مما زاد في تنشيط سياساتهم الخارجية.
2. بالتوازي مع ذلك، سُجِّل صعود وزيادة الاهتمام بالجغرافيا كتخصص أكاديمي، نظرا لما يوفره من معارف ومعلومات عن المسرح الجغرافي العالمي، والبيئة الاجتماعية والطبيعية لمختلف الأماكن في العالم.

هذين الحدثين المهمين، سمحا وساهما في بلورة التوجهات السياسية الخارجية لهذه الدول، على أساس المعارف الجغرافية والاكتشافات الجديدة، والتي تجسدت في الحركات الاستعمارية الحديثة، التي طالت جل مناطق المعمورة، من أجل الهيمنة عليها والسيطرة على مواردها.

كما هو معلوم، قسّم الاستعمارُ العالمَ الحديثَ إلى طرفين: دول مستعمِرة ومسيطِرة، وأخرى خاضعة ومستعمَرة، ثم تطور إلى تقسيم عنصري على أساس التفوق العرقي للجنس الأوروبي الأبيض، بعد أن سيطرت على الدول والمجتمعات المستعمرة سياسيا.

وباسم نظرية "داروين" أو ما يُعرف بالداروينية الاجتماعية (العنصرية)، التي تنص على أنّ أصلح الأنواع من يمكنه البقاء على قيد الحياة (البقاء للأصلح)، وقد اعتبر الأوروبيون أنفسهم من فئة الأنواع العليا الأحق بالبقاء، وبالتالي يحق لهم السيطرة على غيرهم وعلى مواردهم. بالإضافة إلى أن الاستعمار وغزو أقاليم جديدة، قد منح للأوروبيين فرصة التغلب على "**الفخّ المالتوزي**"، وتجنيبهم الحروب والصراعات الداخلية.

في نهاية المطاف، كان ظهور الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك/الجيوسياسة، محدّداً سلفاً بالممارسات السياسية التي امتدت ما بين القرن 16 إلى نهاية القرن 19؛ فمن ناحية، بدأت المنافسة الجيوسياسية تشتد بين القوى الكبرى من الدول الأوروبية، من أجل الموارد والأقاليم الجغرافية، ومن ناحية أخرى، زاد الطلب على المعرفة الجغرافية مع عصر الاكتشافات، الذي جعل الجغرافيين أكثر أهمية وأكثر تأثيرا، في الأوساط السياسية ودوائر صنع القرار في الدول الأوروبية، الأمر الذي ساهم في جعل الجغرافيا تحدد سياسات الدول.

ثانيا: لماذا جيوسياسية/جيوبوليتيك العلاقات الدولية؟

تعتبر الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، من المواضيع الحديثة التي وجدت مصادرها وجذورها في الفلسفة الوضعية لـــ: **أوغست كونت** (التي تقول بأنّ الأحداث والوقائع والتغيّرات الاجتماعية، هي نتيجة عوامل طبيعية مرتبطة بالحتمية). وبناء على ذلك، فإن الجغرافيا الطبيعية أو العوامل الجغرافية، قادرة على أن تضع شروطا على السياسات الخارجية للدول، كما يمكن أن تكون عاملا مهما في توجيه التطور التاريخي لمختلف الكيانات السياسية بما فيها الدول. ويعتبر هذا التصور جوهر "النزعة العلمية"، التي تهدف إلى تقديم حجج علمية للتوجهات السياسية، على غرار النزعة القومية الألمانية، والتي سعت إلى تقديم تبريرات علمية للتوسع المطلوب من الرايخ الثالث، مدفوعة بالفلسفة الداروينية الاجتماعية.

إن الجيوبوليتيك باعتبارها تشير إلى سياسات الصراع/التنافس على المساحات والأراضي والأماكن والفضاءات الجغرافية، من أجل الهيمنة والسيطرة والقوة والنفوذ ...، تركز على القدرة على تحقيق أهداف معينة، في مواجهة المنافسة والمعارضة الدولية، مع الدول الأخرى على المسرح الجغرافي العالمي.

في الممارسات الجيوسياسية التقليدية، كان يُنظر إلى القوة ببساطة على أنها "القوة النسبية للدول في الشؤون الخارجية، كما سيطر على تعريفات القوة التركيز على قدرة الدولة على شن حرب على دولة أخرى". مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، عندما أصبحت الجيوسياسة/الجيوبوليتيك أكاديمية أكثر، استند الآباء المؤسسون لهذا الحقل إلى عوامل عديدة، منها ما هو ثابت ومنها ما هو متغير؛ كحجم الدولة، الطابع العرقي للسكان، القدرات الاقتصادية والعسكرية، المستوى التعليمي ...، كما يولي أبرز منظري الواقعية **هانز مورغنثو** أهمية كبيرة للعامل الجغرافي ضمن عوامل قوة الدولة، ويعتبر نيكولاس سبيكمان من جهته، أن الظروف الجغرافية والواقع المادي الذي تواجهه الدول، على أنها حاسمة للعلاقات الدولية، كما أن الموقع الجغرافي للدولة، وعلاقته بمراكز القوة العسكرية، هو الذي يحدد مشكلة الأمن فيها، كما أنه من الثابت على مر التاريخ، تأثير الجغرافيا على التوجه الجيوسياسي للدول في اتجاه القوة البرية أو القوة البحرية، بناء على طبيعة موقعا بالنسبة لليابس والماء.

إن سرد هذه الحجج أو الفرضيات، حول أهمية العوامل الجغرافية في فهم وتفسير سياسات الدول الخارجية، ومواقفها أو علاقاتها مع غيرها من الدول، ومن ثمة مجمل التفاعلات الدولية، يأتي في سياق إقحام والدفع بالجيوبوليتيك/الجيوسياسة أو ما يمكن تسميته بالمقاربة الجيوبوليتيكية/الجيوسياسية، كمقاربة لدراسة العلاقات الدولية، والمساهمة في إضفاء الطابع العلمي على تحليل العلاقات الدولية من منظور جيوسياسي، وذلك انطلاقا من فرضيتين أساسيتين:

1. أنّ دراسة العلاقات الدولية قاصرة، وأحيانا غير ممكنة، بدون فهم قوي للجغرافيا/العوامل الأرضية.

2. أنّ تشكّل النظام الدولي منذ نشأته، مازال قائما على أُسس جيوسياسية، كما أن تشكّله مستقبلاً سيكون على أسس جيوسياسية أيضاً.

ثالثا: إشكالية الدلالة/الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوسياسة/الجيوبوليتيك

مثل العديد من المصطلحات والمفاهيم ذات الأصل اللاتيني، التي تثير عند تعريبها كثيرا من الالتباسات التي تعوق فهمها وإدراكها على نحو سليم، فإن مصطلح الجيوبوليتيك يعتبر من أبرز المصطلحات التي تجسد هذا الالتباس والغموض، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تعريبها بصورة خاطئة. كم يلاحظ أن الجيوبوليتيك قد نُقلت إلى العربية ويتم تداولها بلفظها الأجنبي، مثل العديد من المصطلحات كالجغرافيا، الفيزياء، الكيمياء ...، مثلما نُقلت بعض الألفاظ العربية أيضا إلى الأجنبية بوسمها العربي مثل علم الجَبر *Algèbre/Algebra*.

بالنسبة لدلالة المصطلح، هناك من يعتبر أنّ البادئة "جيو-Geo" في الجيوبوليتيك، ليست سوى اجتزاءً لمفردة الجغرافيا، وقد ألحقت بالبوليتيك-*Politics* اختصارا لتعبير مركب من الجغرافيا والسياسة هو الجغرافيا السياسية؛ ومنه لا فرق من حيث الدلالة بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك. في حين أن هناك من يرى أن الجغرافيا السياسية تتعامل بشكل رئيسي مع العمليات والتفاعلات المحلية والداخلية للوحدة السياسية/الدولة، وتتناول كيفية تأثير العوامل الجغرافية على التطور السياسي لكيان سياسي معين، بينما الجيوبوليتيك أو الجيوسياسة فتنطوي على التخطيط العالمي أو النظرة العالمية بين مختلف الدول أو القوى والفواعل الدولية، وتبدو أكثر خارج الإطار الداخلي أو المحلي للدولة، وبالتالي هي تتناول وتناقش قضايا التنافس والصراع الدولي على الأراضي في المسرح الجغرافي العالمي.

ومن هنا، فإن دلالة الجيوبوليتيك، تقوم على خلفية محددة قوامها الصراع السياسي على الأراضي، وذلك أن "الجيو" في الجيوبوليتيك تعني الأراضي كمساحة جغرافية يعتبرها الانسان الاجتماعي ملكا له، من حيث انتمائه إليها من جهة، ومساهمتها في تشكيل هويته المتميزة من جهة أخرى. أما "بوليتيك"، فهي للإشارة إلى كل ما تنطوي عليه لعبة السلطة السياسية على الأراضي المعنية بها.

رغم أن هذا التمييز بين مفهومي الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، يبدو معقولا إلى حدّ ما، إلّا أن العودة إلى نشأة المصطلح وتطبيقاته والممارسات التي ارتبطت به، إضافة إلى النقاشات التي أُثيرت حول هدا التخصص

إجمالاً خاصـــة بعد نهاية الحرب الباردة، يحتّم علينا تقديم بعض المراجعات من أجل إزالة اللُّبس الذي ميّز هذا النوع من النقاشات وما أسفرت عنه.

رابعاً: عودة إلى السياق التاريخي لظهور الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك

لقد كان من المنطقي أن ينظر الجغرافيون إلى العوامل التي تحدد التطور السياسي لدولة معينة، خاصة تلك الدول التي ينتمون إليها. بالنسـبة لفريديريك راتزل (**1844–1904**)، كان هناك نوعان من هذه العوامل المهمة في تطور قوة الدولة ووجودها؛ أولا المنطقة أو الفضـاء الذي تحتله الدولة *"Raum"*، وثانيا مكانة ووضـع هذه الدولة، وقد جمع بين هذين العاملين لتشكيل القانون الأساسي (الحتمي) الذي وفقا له تتصرف جميع الدول، وهو "*Lebensraum*"، أي مكان للعيش، أو ما أصبح معروفا فيما بعد بالمجال الحيوي.

إذا رجعنا للأدبيات التي قدّمها راتزل، نجد أنه من خلال الجغرافيا السـياسـية، قدّم مسـاهمة كبيرة للجيوبوليتيك، حيث نجد على سبيل المثال، من خلال قوانينه عن النمو الأرضي/المساحي للدولة، لا يكفي الدولة أن تعتمد على امكانياتها المحلية فقط إذا أرادت أن تنمو وتسـتمر في البقاء وتكون فاعلة على السـاحة الدولية، إذ لابد أن تبحث خارج حدودها لتحسـين ظروفها ودورها ومكانتها محليا ودوليا، لذلك كان التأثير الرئيسـي لقوانين راتزل في اعتبار مساحة وأرض الدولة ليست فضاء محددا وثابتا، بسبب أنها مثل الكائن الحي الذي ينمو ويتطور باستمرار، فمثلا عندما يحدث نمو وزيادة في عدد السكان، فإنه يحق للدولة أن تتجاوز حدودها الخاصة من أجل المزيد من الأراضي والمزيد من الموارد، الأمر الذي يتسبب في حدوث الصراع والتنافس على الموارد والأراض ومناطق النفوذ.

تشير هذه الأدبيات أنّ راتزل قد اقترب كثيرا من خلال تصوراته وأفكاره من صياغة مصطلح الجيوبوليتيك، إلا أن هذا المصطلح كان قد استخدم لأول مرة من طرف عالم السياسة السويدي رودولف كيلين عام 1899. وللمقارنة، كانت قوانين كيلين الطبيعية، أقل تركيزا على السّمات العضوية للتوسع الإقليمي والاستعمار، وأكثر تركيزا على موقع الدولة ووضعها. وخلاصة القول، أن الجيوبوليتيك كمقاربة لدراسة العلاقات الدولية، ظهرت مع نهاية القرن التاسع عشر، جنبا إلى جنب مع الجغرافيا السياسية، توالياً على يد راتزل وكيلين.

لقد حاولت الجيوبوليتيك تفسـير التفاوت في الظروف الطبيعية بين الدول، ومعرفة أيّ من هذه الظروف يمكن أن تسهم في قوة الدولة، ونظرا للأهمية العالية للدراسات الجيوسياسية، أصبح الحقل الجيوسياسي أكثر أهمية

لاتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، وذلك لأن الجيوبوليتيك تساعد رجال الدولة وصناع القرار في تحديد المصالح العليا لبلدانهم، وأن يصبح لديهم خلفية علمية مركبة وثرية للتخطيط السياسي العالمي.

المحور الثاني: الإطار التحليلي، التحليل الجيوبوليتيكي/الجيوسياسي للعلاقات الدولية

أولاً: نفي الأحادية السببية في تفسير الظواهر، نحو إعادة الاعتبار للجيوبوليتيك (موسى الزعبي).

في هذه النقطة، نذكر المراجعة التي سجّلها عالم الجغرافيا الفرنسي **ايف لاكوست**، في فترة الثمانينيات من القرن الماضي، حيث كان مرجحا في الجامعات الفرنسية، بأن جميع المشاكل والأزمات بما فيها الصراعات والمنافسات السياسية هي نتيجة للمنافسات الاقتصادية (الحروب على الموارد، حروب النفط والطاقة،.. في الحقيقة هي حروب وصراعات جيوسياسية). هنا، حاول لاكوست ردّ الاعتبار للجيوبوليتيك كأحد المداخل لفهم مختلف مظاهر التنافس الدولي. ومن جهته نادى قبله عالم التاريخ الفرنسي **فرناند برودل** باستدعاء الجغرافيا لفهم الاقتصاد.

إن المقصود بنفي الأحادية السببية هنا، هو عدم القبول بنظام أحادي السببية في فهم الظواهر (أذكّر هنا بمنهجية التحليل النسقي في دراسة تطور العلاقات الدولية، وتفسير جوزيف ناي لاندلا ع الحرب العالمية الأولى)، وبالتالي عدم الدفاع عن تفوق مادة أو عِلم على غيرها في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومنه في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية. وبالتالي، الدعوة إلى تبني فكرة "التعددية السببية في فهم الظواهر"، والمساهمة فيما يسميه **برودل** "الضرورة لجميع العلوم الاجتماعية بهدف تقريب الحقيقة عن طريق تقارب المعارف". وهذا بدوره ما يسمح برد الاعتبار للجغرافيا في تفسير الظواهر في مقابل الاعتبارات الأخرى.

إذن، لا يوجد تفوق لعلم على العلوم الأخرى في مسعى الوصول إلى/التقارب مع الحقيقة، ويجب على بعض العلوم والتخصصات أن تكون مساعدة لبعض العلوم الأخرى بشكل مستمر، من منطلق أن العلوم كلها مسيطَرٌ عليها بأمر واحد البحث عن/الوصول إلى الحقيقة العلمية، وهذا بدوره ما يُؤسس للتكامل والاعتماد المعرفي المتبادل بين مختلف العلوم والتخصصات.

بناء على ما سبق، فإنه في ظل وجود مداخل عديدة وطرق مختلفة لدراسة وتحليل العلاقات الدولية، فإن الجيوبوليتيك (الجيوسياسة) يُنظَر إليها كأحد هذه الطرق والمداخل التي لا يمكن تجاهلها أو الاستغناء عنها.

ثانيا: مستويات التحليل الجيوبوليتيكي (أندريه سكريبا).

حسب الأستاذ **آندريه سكريبا**، فإنه من أجل استعمال الجيوسياسة لتحليل، فهم، وتفسير واقع للعلاقات الدولية، يجب أن يتم ذلك من خلال ثلاث مستويات هي: المستوى العالمي، المستوى الإقليمي، المستوى الوطني/مستوى الدولة.

1.المستوى العالمي: نبدأ في هذا المستوى بعملية رصد الدول أو الفواعل ذات القدرات والامكانيات التي تؤهلها لعملية التخطيط الجيوبوليتيكي على المستوى العالمي، والتي غالبا ما تكون لها رؤية شاملة للعالم ككل مثل الولايات المتحد، روسيا، الصين.

وفي هذا السياق، وبعد تحديد هذه الدول الفاعلة جيوبوليتيكيا على الصعيد العالمي، ينبغي النظر إلى التجارب والخلفيات التاريخية للقوى الأساسية/القيادية المعاصرة أو المناسبة للإطار الزماني/الحقبة التاريخية للدراسة أو البحث.

كما ينبغي التفكير أيضا أو النظر في قدرات هذه الدول، من أجل معرفة مدى امتلاكها لمكونات القوة اللازمة لتحقيق أهدافها الكونية وتنفيذ طموحاتها الجيوسياسية العالمية، وبالتالي يتجه البحث إلى رصد تأثير القوى الجيوسياسية في العالم بالنظر إلى قدراتها وإمكاناتها وقوتها، واسقاطها في نقاط معينة من خريطة العالم، مع البحث فيما إذا كان هناك أيّ حلفاء في أجزاء مختلفة في العالم، أو تحالفات بقيادة هذه القوى الجيوسياسية الكبرى، كما يجب أيضا في مستوى التحليل العالمي، كشف وتوضيح القضايا الجيوبوليتيكية المهمة والرئيسية التي تحدث حولها المنافسة الجيوسياسية محل الدراسة أو البحث.

على سبيل المثال:

- يجب الأخذ في الاعتبار الدول المهمة بشكل عام في الأمن الخاص باللاعبين الأساسيين في التحليل الجيوبوليتيكي موضوع الدراسة،
- كما ينبغي التفكير أيضا في بعض الأماكن/المناطق الأخرى وقيمتها من حيث المنافسة العالمية (من حيث سياسة الاحتواء الجديدة بين القوى الكبرى، من حيث الموارد اللازمة التي تحتاجها القوى العظمى، المحاور الجيوبوليتيكية ومناطق المواجهة أو الارتطام الجيوسياسية بين هذه الدول، ...)
- كما أنه في بيئة دولية تهيمن عليها مظاهر العولمة، لا يقتصر الأمر على عناصر القوة التقليدية الصلبة (العسكرية) فقط في عمليات التنافس الدولي، بل من الضروري النظر بعين الاعتبار إلى المكونات غير التقليدية للقوة، أو ما يعرف بالقوة اللينة وعلى رأسها القوة الاقتصادية والتقدم العلمي والتكنولوجي، وذلك من حيث وفرة الموارد الطبيعية خاصة تلك التي تدخل ضمن الموارد الاستراتيجية بالنسبة للدول المنافسة، إضافة إلى التطور الصناعي والتقني، وتطور البُنَى التحتية والسيطرة على التجارة الخارجية بما يمنحها القدرة على مواجهة تحديات المنافسة الجيوسياسية؛ فالبعد الاقتصادي للقوة في هذا السياق، أو

ما يعرف بالجيو–اقتصـــاد، يرتبط بشـــكل وثيق بالرؤية الجيوبوليتيكية للدول، وتقييمها لقوتها وامكانياتها وقدراتها التنافسية على المسرح الجيوبوليتيكي العالمي.

إذن، يســـاعد مســـتوى التحليل الجيوبوليتيكي العالمي أو الدولي، في تقديم رؤية عامة أو كلية وشـــاملة للتنافس الدولي العالمي بين الفاعلين الرئيســـيين، أو الأكثر تأثيرا في التفاعلات الدولية التي تجســـد التنافس الجيوبوليتيكي في الفضاء الجغرافي الكوني، ومن جهة أخرى؛ يمكن أن تؤثر التفاعلات على المستوى العالمي في المنافسات والتفاعلات التي تحصل على الصعيد الإقليمي، وحتى على الصعيد الوطني لبعض الدول، ويرجع ذلك إلى اتساع دائرة المصالح والقدرة على ممارسة التأثير التي يملكها الفاعلون الرئيسيون.

2.المستوى الإقليمي: المستوى الإقليمي للتحليل الجيوسياسي يتطلب هو الآخر تحديد القوى/الدول الفاعلة والرئيسية في المنطقة أو الإقليم، والتي يمكن أن تساهم وتشارك في بنية الجيوبوليتيك الإقليمية. ما يطلق عليها بالقوى الإقليمية في منطقة معينة أو الأقطاب الإقليمية، هي أقوى الدول في تلك المنطقة أو الإقليم، إضـــافة إلى الدول أو القوى الصـــاعدة، التي تحاول مراجعة النظام القائم في تلك المنطقة أو الإقليم. وهنا، ينبغي التركيز على دراســـة واقع الجيوبوليتيك الإقليمية من ناحية، ومن ناحية أخرى، يجب عدم إغفال أهمية ودَور الجيوبوليتيك العالمية، لأن هذه الأخيرة يمكن أن تؤثر على الأحداث والترتيبات وحتى البُنى الإقليمية، وذلك من منطلق أن المســـتوى الإقليمي يمثل مستوىً فرعياً للمستوى الدولي أو العالمي.

3.المستوى الوطني (مستوى الدولة): انطلاقا مما سبق، حول اعتبار **الجيوبوليتيك = التركيب الحاصل بين الأرض/المسرح الجغرافي (إقليميا أو عالميا) + سلوك/صراع الدول، وتعريفها لذاتها ولمصالحها، استنادا إلى ظروفها الجغرافية، وارتباطها أو حاجتها لهذه الأرض أو المجال الجغرافي.** وبالتالي، هي تعكس أحد أوجه السياسة الخارجية، نوضح فيما يلي حدود العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية.

تتراوح العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية بين من يرى أن السياسة الخارجية لدولة معينة ـــ كيفما كانت طبيعتها ـــ هي انعكاس للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية، وبين الرأي التقليدي القائل بالفصل التام بين السياستين إلى درجة اعتبار أن " **السياسة الخارجية تبدأ أين تنتهي السياسة الداخلية** ". ومن جهة أخرى نلاحظ أن كل من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية تُصنع وتصاغ داخل حدود الدولة وتُنفَذ من طرف المؤسسات المختصة في تلك الدولة، لكن بالمقابل تُوجه الأولى إلى الداخل وترمي إلى تحقيق أهداف داخلية، في حين توجه الثانية إلى تحقيق أهداف خارج الحدود الإقليمية للدولة.

وفي مستوى آخر، فإن هناك نوع من التداخل والغموض المنهجي الذي يكتنف العلاقة بين السياستين، حيث تنتهج الوحدة الدولية سياسة داخلية معينة لكن من الناحية الواقعية تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق أهداف في البيئة الخارجية، كما يلاحظ أن بعض السياسات الخارجية قد تهدف إلى تحقيق أهداف على المستوى الداخلي،

و من هذا المنطلق يتضح لنا بأن تفسير و فهم العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية يتطلب تحديد الحدود المنهجية للسياسة الخارجية و تمييزها عن السياسة الداخلية، وهذا يستدعي منا الإشارة إلى محددات هذه العلاقة التي تتمثل في مؤشرات من مستويين، حيث هناك مؤشرات تدل على ترابط و تداخل السياستين الداخلية و الخارجية، و في نفس الوقت هناك مؤشرات تدل على انفصال السياستين، لكن ما يمكن توضيحه في هذا الصدد هو أن علاقات التداخل لا تدلّ على تماثل السياستين أو تطابقهما، كما أن مؤشرات الانفصال بين السياستين لا تدل على الفصل التام بينهما.

إذن هناك نوع من الترابط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية يُفسَّر ويُفهم في إطار الانتماء للدولة كمصدر للسياستين، في حين يدل التباين بين السياستين على أن الفصل بينهما ذو بعد تحليلي في الأساس، يهدف إلى وضع الحدود المنهجية لمفهوم السياسة الخارجية. من خلال كل هذا يتبين لنا أنه رغم التعقيد والغموض الذي يميز السياسة الخارجية في مستويات مختلفة إلا أن ربط الظاهرة بواقع سياسة خارجية لدولة معينة يجعل الصورة أكثر وضوحا وأقل تجريدا، كما يعكس ذلك مدى صدقية تمثل المفاهيم لواقع ظاهرة معينة من الناحية الابستيمولوجية.

عند النظر إلى الأسباب والعوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية لدولة معينة في هذا **المستوى من التحليل (الوطني)**، يمكننا أن نستعين بنموذج (SWOT)[1]، والذي يساعد على تحديد مَواطن القوة والضعف الجيوسياسيَيْن للدولة، والفرص والتهديدات الجيوسياسية التي تواجهها. فعند الحديث عن مَواطن القوة والضعف؛ فمن الواضح أنه يمكن الحديث عن عوامل جغرافية مختلفة مثل: الحجم والمساحة والشكل والتضاريس والموقع النسبي، حدود الدولة وجيرانها، مدى وصولها إلى طرق التجارة، قوتها التي تنشأ من جغرافيتها أو مواردها الطبيعية، وغير ذلك. وعندما نتحدث عن الفرص والتهديدات؛ يمكن التركيز على ما يحدث أو يمكن أن يحدث على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، وما الذي على الدولة أن تقوم به لتعزيز نفسها وبقائها إلى جانب الحفاظ على مكانتها الإقليمية أو الدولية، وزيادة قوتها وتأثيرها من حيث وجود مصالحها في أجزاء مختلفة من العالم؛ سواء من حيث قدرتها على جذب دول مختلفة كحلفاء لها، أو أن تكون قادرة على نشر وتوسيع نفوذها لتصبح أكثر قوة. وبقدر ما تحاول توسيع قدراتها في مواجهة منافسيها الجيوسياسيين، فإنها تقلل من حجم التهديدات الناشئة عن وضعها المحلي والإقليمي والدولي.

[1] مصطلح"**SWOT**"، اختصار لأربع كلمات (القوة **Strengths** الضعف **Weaknesses** ، الفرص **Opportunities** ، والتهديدات **Threats**)، وهو أحد أدوات التحليل الاستراتيجي الذي يستخدم لتحديد نقاط القوة والضعف وتحديد الفرص والتهديدات، سواء على مستوى المنظمات والمؤسسات وحتى الدول، أو في أي مجال من المجالات التي تستدعي تقييم وضع معين ورفع حال أو إعداد تقرير بشأنه، من أجل التعامل معه بالكفاءة والفعالية اللازمة.

المحور الثالث: الجيوبوليتيك الكلاسيكية

ترتبط الجيوبوليتيك الكلاسيكية بالإسهامات والنصوص التأسيسية الأولى للآباء المؤسسين، وإلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، ويعتبر الفرع الكلاسيكي من الجيوبوليتيك بمثابة مقاربة لدراسة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدولة، وقد اعتمدت هذه المقاربة بالأساس منذ نشأتها، على التركيز على الأُسس الجغرافية في محاولة فهمها للسلوك الخارجي للدولة، وذلك اعتمادا على مستويا التحليل المذكورة سابقا؛ حيث يمثل المستويان العالمي والإقليمي مستوى واحدا يدل على كل ما تمثله مكونات البيئة الخارجية، بينما مستوى الدولة يعبر عن العوامل الجغرافية الداخلية التي تحدد سلفاً سياستها الخارجية.

ومن منظور الجغرافيا السياسية؛ تحدد الجغرافيا التطور السياسي للدولة على المستوى الداخلي وسياستها الداخلية، وإذا افترضنا أن السياسة الخارجية للدولة هي استمرار لسياستها الداخلية، فإن الجيوبوليتيك هي استمرار للجغرافيا السياسية.

من جهة أخرى، ارتبطت الجيوبوليتيك الكلاسيكية أو التقليدية ارتباطا وثيقا بالمقاربات والمناهج الأخرى التي حدّدت سَلفاً ظهور الجيوبوليتيك في حدّ ذاتها، على غرار المادية والإمبريالية والنزعة الداروينية الاجتماعية والحتمية الجغرافية، وقد تم التركيز في هذ الإطار على دراسة الشروط والظروف الجيوسياسية للصراعات الدولية، إلى جانب المحددات الأخرى للسياسة الخارجية للدول، وعلى هذا الأساس ظهرت وتطورت النسخة الكلاسيكية للجيوبوليتيك مع كل من راتزل، ماهان، كيلين، ثم ماكيندر وهاوسهوفر، هؤلاء الذين قدّموا المساهمات الأساسية؛ ليس للجيوبوليتيك كعلم فقط، ولكن أيضا كممارسة في السياسة الخارجية لبلدانهم الأصلية، ثم واصل علماء الجيوبوليتيك أعمالهم التي ارتبطت بالنهج الواقعي في حقل العلاقات الدولية على غرار سبيكمان الذي قام بمراجعته لنظرية ماكيندر، وهانز مورغنثو وغيرهم.

ملاحظة: جزء مهم من هذا المحور تم تناوله في السنة الثانية ضمن مادة "الجغرافيا السياسية"، وقد تم تبرير ذلك. مع الإضافات الضرورية.

أولاً: المدرسة الألمانية:

كما نعلم جميعا، تعود نشأة الجغرافيا السياسية حصريا للألماني **فريديريك راتزل**، من خلال كتابه "الجغرافيا السياسية" 1897. ولكي نفهم أكثر مضمون ودلالة الجغرافيا السياسية التي أسَّسها، لابد من ربطها بالسياق التاريخي العام الذي ظهرت فيه؛ فتاريخ ألمانيا منذ حرب الثلاثين عام (الحروب الدينية 1618-1648)، إلى الحرب البروسية الفرنسية (1870-1871)، يذكرنا بحالة الضعف والانقسام الذي ميز القومية الألمانية، لذلك

كانت أولوية القيادة بعد الوحدة 1871، هي رد الاعتبار للأمة الألمانية، ورفض المظالم التي تعرضت لها لأكثر من قرنين ونصف من الزمن؛ فبعد عملية الوحدة التي قادها بسمارك، تعززت النزعة القومية الألمانية وبشكل تدريجي أصبحت ذات صبغة انتقامية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى وتحميل ألمانية المسؤولية عن دمار تلك الحرب.

بالنظر إلى الأراضي التي تم اقتطاعها من ألمانيا لصالح الحلفاء (فرنسا خاصةً)، كانت مسألة استرجاع الأراضي التي تمثل مكونا حيويا للأمة الألمانية أمراً مصيريا، وتركز جل اهتمام المجتمع الألماني حول مسألة هذه الأراضي، حيث كان النقاش متمحورا حول ثلاثة اتجاهات:

1. الدعوة إلى المواجهة المسلحة ورفض الاستسلام لمخرجات مؤتمر فرساي. غير أن ذلك لم يكن ممكنا من الناحية الواقعية بالنظر لتداعيات الحرب على القوة العسكرية الألمانية وسيطرة الحلفاء على واقع العلاقات الدولية الأوروبية.
2. المقايضة على ضفقة تؤدي إلى الاحتفاظ بالأراضي التي ينبغي التشبث بها، وهذا معناه القبول بالإملاءات التي وقعت على ألمانيا بعد الحرب ع. الأولى، مما قد يجعلها غير قادة على المطالبة بها مستقبلا بما أنها وافقت على التنازل عنها.
3. الانخراط بقوة في النقاشات المتعلقة بالمسألة القومية لألمانيا، وارتباطها بالأراضي الألمانية ومساحتها وحدودها. ولما كانت هذه النقاشات في الأخير جيوسياسية، استقطبت مختلف الاتجاهات السياسية والأيديولوجية وعموم المواطنين...، وتبعا لذلك اتجهوا جميعا نحو تحضير الأمة الألمانية لإعادة بنائها تدريجيا، واستغلال كل ما هو متاح سياسا وعسكريا واجتماعيا وثقافيا...،

في سياق النقاشات الجارية آنذاك، والعمل على صياغة أجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالأراضي الألمانية المطموع بها والمتنازع عليها، عمد الجغرافيون والمؤرخون دراسين وباحثين وأساتذة، وعلى نطاق واسع، وفي مقدمتهم كارل هاوسهوفر، إلى بلورة وعي جغرافي وطني لنشره بين عموم المجتمع الألماني انطلاقا من المؤسسات التعليمية وصولا إلى القادة وصناع القرار، وتمت العودة إلى ما كتبه راتزل في الجغرافيا السياسية ورودولف كيلين في الجيوبوليتيك، وتكييفه مع متطلبات الدولة والمجتمع الألماني، بحيث كانت (في البداية)، السياسة التي اتبعتها إدارة الحزب الوطني الاشتراكي، تتوافق مع النظريات والتفسيرات الجيوسياسية لهاوسهوفر.

كان قد نص برنامج الحزب الوطني الاشتراكي (النازي) في برنامجه 1920، في أول ثلاث نقاط له على:

- اجتماع الألمان على قاعدة حق الشعوب في تقرير مصيرها في ألمانيا الكبرى عام 1920.
- المساواة في حق الشعب الألماني إزاء الشعوب الأخرى وإلغاء معاهدة فرساي وسان جرمان.

- الأرض وما عليها ملك للشعب الألماني، إضافة إلى تمكين فائض السكان من الحياة الكريمة.

إذن، كانت هناك بنية وخلفية سياسية واجتماعية وثقافية، بمثابة الأرضية التي انطلقت وتأسست عيها الجيوبوليتيك الألمانية.

1. فريديريك راتزل

سنلاحظ أن وصول الثورة الصناعية إلى ألمانيا أواخر القرن التاسع عشر (فيما يُعرف بالموجة الثانية للثورة الصناعية، بعد الموجة الأولى 1789)، ساهم في صعود ألمانيا كقوة أوروبية وعالمية مهمة، وأصبحت نتيجة لذلك رافضة للتفوق التجاري البريطاني، وقد أصبحت المواجهة/الحرب الأنجلو-جرمانية حتمية بنظر المؤرخين والمثقفين الألمان، حسب ما يذهب إليه الكاتب الألماني **هينريتش فون تريتشكه**. الذي يعتقد بحتمية الصراع على الهيمنة في هذه المرحلة.

كان راتزل متأثراً بالفكرة السابقة، كما أنه كان متشبعاً بالنزعة الهيجلية والداروينية، إضافة إلى تأثره بالإقامة في الولايات المتحدة واكتشاف فضاءاتها الواسعة، الأمر الذي قاده إلى اعتبار(اكتشاف) الفضاء (المكان) بوصفه محركا للتاريخ، وفي الصراع من أجل الهيمنة يصبح المكان قوة حاسمة، لذلك يقول: "إن تاريخ أي بلد هو تاريخ التطور المضطرد لظروفه الجغرافية". وفي كتابه الأهم "الجغرافيا السياسية"، أظهر راتزل نزعته الحتمية في العلاقة بين الأرض والدولة، وأثر البيئة في الدولة وسياستها، حيث:

- تتلخص رؤيته للدولة في كونها مثل الكائن الحي، يحتل مساحة من الأرض ينمو ويتمدد فيها أو يضمحل ويموت.
- الدولة ليست واقعا ماديا وحسب، بل هي تكتل عضوي يتمثل في اتحاد وارتباط الشعب/الأمة بالأرض.

إلى جانب راتزل، برزت كتابات السويدي رودولف كيلين (1864-1922)، الذي ابتكر مصطلح الجيوبوليتيك، قبل أن تتبناه المدرسة الألمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وينظر كيلين إلى الدولة بوصفها شكلا من أشكال الحياة، تستمد أصولها من الحقائق التاريخية والواقعية بكونها مثل الكائن العضوي/الحي، وقد حاول كيلين أن ينقل الأفكار التي طرحها راتزل من المجال النظري إلى المجال التطبيقي، وهو المسعى الذي استمر مع رائد الجيوبوليتيك الألماني كارل هاوسهوفر (1946-1969). لذلك، دائما نكرر بأن جيوبوليتيك كيلين وهاوسهوفر في جزء كبير منها، نقلت أفكار وآراء راتزل النظرية إلى حيز التطبيق الفعلي.

1.تَكبُر قامة الدولة بكبر ثقافتها، وذلك بفضـــل التجانس الثقافي وديناميكية الثقافة الوطنية اللذان يســـاعدان في تلاحم الدولة، والعكس صحيح. والمجال الثقافي للدولة يمتد بمقدار ما يزدهر المجال الممتد سياسيا، والعكس صحيح. فعندما يحدث تراجع في تمدد الدولة أو تنهار سـياسـيا، يجر ذلك معه ثقافة هذه الدولة أو الأمة أو الشـعب. ليُترك المجال لثقافة أخرى أو عملية تثقيف جديدة.

2. نمو الدولة يتبع تجليات أخرى للشـــعوب، والتي ينبغي أن تســـبق حتما توســـع الدولة. فنمو الدول، يأتي لاحقا ونتيجة للتطور الفكري والثقافي والأخلاقي للشعوب التي تشكّلها، والتقدم في ميادين التنظيم الاقتصادي والاجتماع، والمواصلات على وجه الخصوص، على اعتبار أن التجارة والاتصـالات تسبق أو ترافق التوحيد السياسي. فالأرض ليسـت سوى الدال المادي على سيرورة بناء الدولة وتطورها. نمو الدولة عملية لاحقة لمختلف المظاهر الخاصة بنمو السكان، ذلك النمو الذي يجب أن يتم قبل أن تبدأ الدولة بالتوسع. (الثورة الصناعية)

3.نمو الدولة يكون ناتجا عن ضـم وحدات أو عناصـر صـغيرة إلى المجموع العام، والملاحظ أن الرابط بين السـكان والأرض غالبا ما يضـعف عندما لا يكون الضـم متبوعا بدمج حقيقي وصـهر في المجموع العام، وقد بين التاريخ منذ القديم أن الدول والامبراطوريات الكبرى التي نمت على حسـاب دول أخرى أصـغر منها بالضـمّ أو بالاسـتيعاب، لم تكن قابلة للحياة ولم تدُم طويلا.

4.الحدّ هو العضو الطرفي في الدولة والشاهد على نموها بمقدار ما هو شاهد على رسوخها، بمعنى أن حدود أي دولة هي العضـو الحي/المتحرك المغلف لها والذي يحميها، فالحدود لا ترتبط بسـلامة الدولة فحسـب، بل توضـح مراحل نموها أيضًـــا. يرى راتزل بأن الحدّ ظاهرة ظرفية فقط للنمو أو الانكماش المكاني، فيتقدم أو يتراجع قياســـا مع قوة المجتمع المحيط به، وليست تغيراته سوى انعكاس لتوسع الدولة أو تراجعها.

5.تسعى الدولة في نموها إلى امتصـاص وضـم الأقاليم والمواقع ذات القيمة (السياسية، الاقتصـادية، العسـكرية...)، بمعنى أن هذه الأقاليم إما أن تكون ســـهولًا أو مناطق ســـاحلية أو مناطق تعدينية أو طرق وممرات تجارية،... أي أماكن ذات قيمة جغرافية ثابتة وحيوية.

6.الدافع/الحافز/المحرض الأســاســي للنمو والتوســع يأتي للدولة من الخارج، معنى هذا أن الدولة الكبرى ذات النمو الحضاري، تحمل أفكارها إلى الجماعات البدائية التي تدفعها زيادة عدد السكان إلى الشعور بالحاجة إلى التوسع.

7.أن الميل العام للتوسـع والضـم ينتقل من دولة إلى أخرى ثم يتزايد ويشـتد، فتاريخ التوسـع يدل على أن الشـهية للتوســـع تزداد حتى تصـــل المواجهة والصـــدام نتيجة التنافس على مناق النفوذ. وتؤول بذلك فكرة المجال الحيوي (lebensraum) من الصراع من أجل البقاء إلى الصراع من أجل المكان.

2. كارل هاوسهوفر (1869–1946):

كان من بين الأوائل الذين بدأوا استخدام مصطلح "الجيوبوليتيك" الذي ابتكره **رودولف كيلين**، حيث أن هزيمة الحرب العالمية الأولى، واقتطاعات الأراضي التي فرضتها معاهدة فرساي، أدت إلى سخط الجغرافيين الألمان وجعلتهم يقومون بمراجعات دقيقة للخرائط الجيوسياسية الجديدة، ويرفضون عمليات التفكيك التي طالتهم وطالت الشعوب المنهزمة في أوروبا وروسيا والامبراطورية العثمانية، وأعاد ذلك إلى الأذهان التقسيمات التي حدثت بموجب صلح ويسفاليا بعد حرب الثلاثين سنة.

قبل التطرق للقضايا الأساسية المتعلقة بالأفكار والتوجهات الجيوسياسية التي جاء بها هاوسهوفر، لابد من التذكير بأن كتابات البريطاني هالفورد ماكيندر (صاحب نظرية قلب الأرض التي سنعود لها لاحقاً)، والتي لم تلقَ الاهتمام الكافي في بريطانيا، كانت محلّ اهتمام بالغ من طرف الألمان وعلى رأسهم هاوسهوفر، والذين استفادوا منها أكثر من غيرهم حيث كانت المعارف الجيوسياسية تقوم مقام العلم الرسمي (علم الدولة). ويوضح **جيرار ديسوا**، أن العقل الألماني كان أكثر فضولا في مجال الجغرافيا والاستراتيجية، وبالتالي أكثر استيعابا للمفاهيم الماكيندرية، وأكبر قدرة على استخلاص النتائج المتعلقة ببلده، خاصة وأن الظروف التي وجدت ألمانيا نفسها فيها (انتزع منها دورها بوصفها قوة عظمى، والإملاءات التي فُرضت عليها بموجب تسويات 1919)، جددت عقدة العُزلة القديمة، والمخاوف التي تعود إلى بداية تاريخ بروسيا (دولة بدون حدود طبيعية واضحة محاطة بجيران أقوياء).

كل ذلك، عزّز لدى هاوسهوفر قناعته بأن القوة البحرية الأنجلوساكسونية الطامحة للهيمنة العالمية، ستمنع نهوض ألمانيا (وبكل الوسائل)، كإجراء لمنع توحيد الكتلة الأوراسية[2] (خوفا منها)، أو قيام قوة برية عظمى تهدد هيمنة القوة البحرية، (وقد عبّر فعلاً سياسيون ودبلوماسيون عن خشيتهم من اليوم الذي يمكن أن تتحالف فيه ألمانيا وروسيا واليابان)، لذلك كان هاوسهوفر من الداعمين للحلف الجرماني السوفياتي والداعين إليه.

كان الملح والضروري بالنسبة لهاوسهوفر ورفاقه تعيين الأراضي التي يعتبرها الشعب الألماني مِلكا له وتشكل هويته القومية، خاصة الأجزاء الحيوية منها، وكان التوجه بهذا التصور نحو الشعب أكثر منه نحو السلطة التي كانت ضعيفة في البداية (الأولوية للأمة الألمانية قبل السلطة السياسية).

[2] الكتلة الأوراسية أو "أوراسيا"، مصطلح أطلقه هالفورد ماكيندر، الكتلة اليابسة القارية المشتركة لأوروبا وآسيا، وتمثل الداخل الآسيوي الأوروبي، والذي نعرفه اليوم بالكتلة البرية الممتدة من بحر الصين حتى المحيط الأطلسي.

ويُلاحظ في بداية الأمر وجود معارضة من قِبل بعض الجغرافيين الذين كانوا مع هاوسهوفر لهذا العلم الجديد (الجيوبوليتيك)، لاختلافه في المطلقات والمضامين التي جاء بها راتزل، لكن اتضّح لاحقا أنه كان يتكِئُ في العديد من تصوراته على الجغرافيا السياسية الراتزلية وقوانينها، ومع ذلك يمكن ذكر الجديد الذي جاء به فيما يلي:

- الجيوبوليتيك التي قدّمها تتوجه نحو المواطنين/الأمة الألمانية، من أجل تعميق الوعي بالهوية القومية الأرضانية، (حيث الأرض التي ينتمون إليها تُشكل هويتهم القومية).
- استخدمت الجيوبوليتيك المعارف التاريخية لتُظهِر الشروط المثلى للدولة القومية، وتبين الحق التاريخي لهذا الشعب أو ذاك، في الأراضي التي ينتمي إليها والتي تقوم عليها دولته المعبرة عن إرادته وعن طموحاته.
- تتناول الجيوبوليتيك الأراضي المطموع فيها والمنتزعة من مستحقيها، وبالتالي فهي أداة لردّ هذه المظالم، وتحدي القوى الأوروبية والأمريكية المعتدية، في حين كانت الجغرافيا السياسية لراتزل أداة ودليلا للسلطات الألمانية المنتصرة على أراضي الآخرين قبل الحرب الع. الأولى.

ملاحظة: عندما أطلق هاوسهوفر علمه الجديد (الجيوبوليتيك) مطلعَ العشرينيات من القرن الماضي، لم يكن الحزب النازي بارزا في الحياة السياسية، غير أنه أبدى اهتماما شديدا بالجيوبوليتيك، وكانت الطموحات النازية بحاجة إلى تعميق الوعي الأرضاني لدى الألمان، خاصة وأنها كانت قد نجحت في إيصال الفكر القومي الملتزم باستعادة الأراضي الألمانية، بفضل الخرائط التي كانت تستهدفها المقاربات الجيوسياسية، مع العلم أن الحزب النازي لم يتبنَّ مجلة الجيوبوليتيك التي كان يديرها هاوسهوفر، وانحرف عن توجيهاته نحو الطمع في الأراضي غير الألمانية. (الجيوبوليتيك في منشأها ليست نازية، والحديث الذي جرى لاحقا عن التطابق بينها والنازية غير دقيق).

شهِدت ثلاثينيات القرن العشرين إغراق جيوبوليتيك هاوسهوفر بالجيوبوليتيك النازية، بعد قيام الرايخ الثالث (1933-1945)، كما أن السلطة النازية قد أوكلت لهاوسهوفر العديد من المهام الدبلوماسية التي كان يضطلع بها على أكمل وجه، وبدأت الخلافات بين الطرفين مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، عندما ذهب هتلر بعيدا في مطامعه التوسعية في الأراضي غير الألمانية، الأمر الذي عارضه هاوسهوفر ورفاقه، حتى من كان منهم عضوا في الحزب النازي أمثال رودولف هس R. Hess، خاصة الهجوم على الاتحاد السوفييتي.

يمكن القول أن مطلع الأربعينات قد شهد مواجهة بين جيوبوليتيك دفاعية يتزعمها هاوسهوفر، ملتزمة باستعادة الأراضي التي خسرتها ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى، وإحلال شروط يتوفر معا المجال الحيوي للأمة الألمانية ودولتها، وجيوبوليتيك هجومية عدوانية يقودها الرايخ الثالث-هتلر تتعدى ذلك إلى التوسع على حساب أراضي الدول الأخرى، وقد تم تبني ذلك رسميا في المدارس والجامعات بجعل الأراضي المستهدفة على الخرائط أكثر مما هي عليه الحقائق التاريخية والوقائع الجغرافية على الأرض.

يلاحظ من كل ما سبق، أن الجيوبوليتيك (الجيوسياسة) التي أسسها هاوسهوفر، وقبل أن يتم تحريفها من قِبَل الرايخ الثالث، كانت تعبّر عن حالة النزاع والصراع بين الوحدات السياسية على مساحات معينة من الأراضي من منطلق أحقيتها بها، غير أن تطوير وتطويع الجيوبوليتيك لأغراض استراتيجية توسعية أفقدها معناها الأصلي. بمعنى آخر، تحمِل الجيوبوليتيك في الأصل (من حيث منهجها الذي تُقارب به النزاعات المذكورة) اتجاهات مغايرة للاتجاهات التوسعية، وتتجه نحو مبدأ أنّ "على كل أمة أن تتولى شؤونها الأرضية".

3. كارل شميدت (1889–1985):

يعتبر كارل شميدت واحدا من الذين عاصروا هاوسهوفر وعايشوا ما مرت به ألمانيا حتى السنوات الأخيرة من الحرب الباردة وقبل انهيار جدار برلين. اهتم بدراسة تاريخ الصراع بين القوى السياسية على مستوى الكرة الأرضية ككل، وكان من أشهر مؤلفاته كتاب الأرض والبحر (1942). كان مقربا ن الحركة النازية وقيادة الرايخ الثالث، إلا أن مواقفه لم تكن متناغمة مع السياسات النازية، مما أدى إلى عداء السلطات له. بعد الحرب العالمية الثانية كان شخصية غير مرغوبة أكاديميا، غير أن ذلك لم يمنعه من مواصلة كتاباته، خاصة حول "التوتر الكوني بين الشرق والغرب"، والذي طور فيه نظريته التي طرحها في كتابه السابق "الأرض والبحر".

تكمن أهمية أفكار كارل شميدت في قراءته للتاريخ السياسي، من خلال تركيزه على المواجهة بين قوى البر وقوى البحر (من دول وامبراطوريات وحضارات)، واعتبار تلك المواجهة ثابتا تاريخيا منذ نشوء الكيانات السياسية القديمة، وقراءة الأحداث على أنها نتاج لحالات المواجهة بين البر والبحر، تدعو إلى أن نستنتج بأن المواجهة الكبرى بين البر والبحر، هدفها السيطرة المتفردة على الكل البري والكل البحري معاً، وهذا ما كان قد جرى بين الاسكندر الأكبر والمدن الفينيقية، أو بين الاسكندر الأكبر والفرس، وكذلك بين روما وقرطاجة، وكذلك الأمر بالنسبة لمحاولة نابوليون للسيطرة على أوروبا وتطبيق سياسة الحصار القاري ضد بريطانيا وغزوه لروسيا، وصولا إلى السلوك الألماني خلال الحرب العالمية الثانية. (الجدول أدناه)

المواجهة التاريخية	قوى البر (الكتلة القارية)	قوى البحر (القوة البحرية)
الإسكندر والمدن الفينيقية	**الإمبراطورية المقدونية** (قوة برية قارية)	**المدن الفينيقية** (مثل صور وصيدا - قوى تجارية بحرية)
روما وقرطاجة (الحروب البونيقية)	**روما** (قوة برية صاعدة تسيطر على شبه جزيرة إيطاليا)	**قرطاجة** (إمبراطورية تجارية بحرية تهيمن على غرب المتوسط)
نابليون وبريطانيا	**فرنسا النابليونية** (قوة قارية تسعى للسيطرة على أوروبا)	**بريطانيا العظمى** (قوة بحرية جزرية تسيطر على البحار)
ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية	**ألمانيا النازية** (قوة قارية تسعى لـ "المجال الحيوي" في أوروبا والشرق)	**الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا** (قوى بحرية مهيمنة عالميًا)

لقد قسم شميدت الشعوب والقوى والحضارات إلى قسمين: برية وبحرية، وكان يرى أن البحار تمثل الفوضى والحراك، بينما تمثل اليابسة والبر الثبات والجمود، وتكون الأولى أكثر تحررا وديناميةمقارنة بشعوب البر التي تميل إلى النظام والمحافظة.

تاريخياً، عندما كانت الإنسانية محدودة الاتساع، كان الاهتمام باليابسة هو الطاغي، لكن الاكتشافات الجغرافية لاحقا أظهرت أن المحيطات هي التي تمثل الأفاق الأوسع للإنسانية، وصار البحر أكثر أهمية.

من هنا يرى شميدت، أن الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى في معاهدة فرساي، قد ألحقوا الأذى الشديد بألمانيا عندما سدّول منافذها البحرية، وحاصروها في القارة الأوروبية، بعد أن اقتطعوا أجزاء حيوية من أراضيها.

لذا كان شميدت يلحّ على أن تتوجه ألمانيا نحو فكّ الحصار المضروب عليها من جهة الغرب، ثم تعزيز قواها البحرية لتحقق مجالها الحيوي الكبير، بعد أن تستعيد ما سلخه الحلفاء من أراضيها. كما طبّق شميدت نظريته حول قوى البر وقوى البحر على الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، حيث استنتج أن دولة الاتحاد السوفييتي الذي كان يمثل القوة البرية، ومع النظام السياسي القائم، كانت تميل إلى الجمود والمحافظة وعدم القدرة على التغيير والتكيّف، بينما على العكس من ذلك، كانت الولايات المتحدة بنظامها الديمقراطي القوة البحرية المتحركة عبر البحار والمحيطات التي تحيط باليابسة.

ثانيا: المدرسة الأمريكية

برز التفكير الجيوسياسي الأمريكي في ظروف تفوق إقليمي، رافقه تطلُّع نحو التوسع البحري، تمهيدا للخروج من العزلة إلى المنافسة الإقليمية والدولية، حيث:

- قامت بشراء ألاسكا من روسيا سنة 1867؛
- دعمت وشاركت في الثورة الكوبية سنة 1895؛
- بداية ن 1898، تتبعت سياسة إمبريالية نشطة جدّاً تجاه (حرب اسبانيا بخصوص كوبا، الحصول على غوام Guam وبورتوريكو، ثم هاواي والفلبين، وتطبيق مبدأ مونرو للدفاع عن المصالح الموجودة في محيطها الجيوسياسي؛
- بناء قناة بنما الذي نجم عنه قيام دولة بنما (افتتحت القناة في 1914 وبقيت تحت السيطرة الأمريكية إلى غاية 1999)؛

- إنشاء اتحاد الجماعة الأمريكية 1910،
- وفضلا عن ذلك، كانت الو.م.أ مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، قوة صناعية عظمى تسيطر على البحار.

1.ألفريد ثاير ماهان (1840–1914) ونظرية القوة البحرية

كان ماهان ضابطا في البحرية الأمريكي (أميرال)، وضع بين علمي (1890–1910) تصورا لجملة من النظريات الاستراتيجية التي ضمّنها في مؤلفاته العديدة (مثل كتاب: القوى البحرية في التاريخ الذي يعتبر من النصوص الكلاسيكية في الاستراتيجيات العسكرية، كتاب: تأثير القوة البحرية على الثورة الفرنسية، كتاب: القوة البحرية وعلاقتها بالحرب، وغيرها). وقد اهتم بالقوة البحرية الأمريكية وضرورة تعزيزها حتى تتمكن من لعب دور مهم بين القوى العظمى، وذلك بحكم موقعها المهم المطل على المحيط الهادي من جهة والمحيط الأطلسي من جهة أخرى، لذلك تكون سيطرتها على البحار والمحيطات مهمة على طريق السيطرة على القارات الأخرى. وكان ماهان من أكثر الذين أصغت قيادة بلدانهم لآرائهم واستوعبتها، خاصة الرئيس روزفلت.

تستند مفاهيم ماهان الاستراتيجية إلى الفكر الجيوسياسي البحري، والذي اعتبر مرجعا أساسيا للسياسة الخارجية الأمريكية الجديدة (التدخلية)، حيث كانت الرابطة البحرية التي يترأسها ماهان نفسه، دافعا قويا للإدارة الأمريكية نحو الابتعاد عن العزلة والتخلي عن عقيدة مونرو، لتشن سياستها التدخلية باسم حرية التجارة.

- **نظرية القوة البحرية:**

ينطلق ماهان في نظريته من رؤيته للحالة البريطانية، حيث استفادت إنجلترا من موقعها الجزري الهام لمركزيته بالنسبة للمحيط الأطلسي والبحار الأخرى، إذ سمح هذا الموقع بالقيام بعمليات ضد أي قوة معادية دون الابتعاد عن القواعد العسكرية، وهذا ما كان يعتبر مفتاح النجاح الدائم، إضافة إلى امتلاك بريطانيا لجبل طارق، مما يسمح لها بمراقبة حركة الملاحة بكل أنواعها. ومع مطلع القرن العشرين، رأى ماهان أن الدور التاريخي لبريطانيا قد وصل إلى نهايته، قد حان الوقت لينتقل هذا الدور إلى الولايات المتحدة، لكن بفعالية أكبر وقدرة أفضل في التصدي للتحديات العالمية من أجل الهيمنة البحرية العالمية للقوة الأنجلوساكسونية.

يمكن عرض نظرية ماهان حول القوة البحرية من خلال التركيز على ثلاث منطلقات مركزية:

01.التأكيد على تفوق القوة البحرية، انطلاقا من أن التعارض بين القوة البحرية والقوة البرية/القارية هو المحرك الأساسي للتاريخ. والمسلمة الثابتة المستخلصة من ملاحظة الأحداث التاريخية في أوروبا، وعلى نحو خاص الصراع

الأنجلو- فرنسي على الهيمنة الأوروبية، هي أن بريطانيا تمكنت من منع الهيمنة الفرنسية بفضل مناعتها الاستراتيجية التي يوفرها موقعا الجزري. لذلك فإن الفرصة مناسبة لتستفيد الولايات المتحدة من ميزة قوتها البحرية.

02.السيطرة على البحار، فمن خلال المقارنة بين الاستراتيجيات المتبعة من قبل الانجليز والفرنسيين، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ثم بداية القرن العشرين، انتهى إلى أن سيطرة البريطانيين كانت بفضل مركزة قواتها البحرية، والتي جعلت الأسطول البريطاني يكسب المعارك الحاسمة دائما (وهذه نقطة مهمة في نظرية ماهان البحرية)، لذلك أوصى بعدم تشتيت الأسطول الوطني بين مختلف البحار والمحيطات، ليبقى دائما قويا في المناطق الحساسة والحاسمة.

03.الدفاع عن الخطوط البحرية، وهنا يرى أن الاتصالات تشكل أهم عنصر في الاستراتيجية السياسية والعسكرية، لذا من الضروري الدفاع عن الخطوط البحرية لتأمين ربط المركز بالأطراف.

وفي كتابه: "المصلحة الأمريكية في القوة البحرية"، يوصي ماهان بـ:

-التعاون والمشاركة مع القوة البحرية البريطانية، للسيطرة على البحار، وقطع الطريق على القوى الأخرى خاصة الطموحات البحرية الألمانية، ومن ثَمّ احتواء ألمانيا في دورها القارّي.

-مراقبة التوسع الياباني في المحيط الهادي باعتباره مجالا حيويا للنفوذ الأمريكي.

-حماية الحظيرة الخلفية (الجنوبية) للو.م.أ باعتبارها مجال نفوذ أمريكي.

ويعتقد بأن الهيمنة العالمية للولايات المتحدة ستكون بفضل السيطرة على البحار، لذلك يؤكد على ضرورة ضمان وجود نقاط إسناد/ارتكاز تسمح ببلوغ التفوق والهيمنة البحرية، كالموانئ والقواعد العسكرية البحرية والموانع الطبيعية الحصينة، ويجب بوجه خاص امتلاك القوة البحرية القادرة على التنقل والوصول بالسرعة المطلوبة إلى النقاط الاستراتيجية، لضمان المصالح التجارية والأمنية ومواجهة القوى المعادية بالفعالية المطلوبة. وفي ضوء تركيزه على الأهمية والأولوية التي يجب أن تعطى للقوة البحرية، يؤكد على جملة من الشروط التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ضمن متطلبات هذه القوة، وهي كالتالي:

01.الموقع الجغرافي للدولة: بالنسبة للبحار والمحيطات التي تُطلّ عليها الدولة، وميزة وصلاحية هذه البحار للنشاطات التجارية والعسكرية، ومدى اتصال هذه البحار مع بعضها البعض ومع أعالي المحيطات، وأخيرا مدى تحكم الدولة وسيطرتها على طرق الملاحة البحرية.

02.مورفولوجية الساحل: من حيث طبيعتها، شكلها، امتدادها وعمقها، حيث أن السواحل الغاطسة هي الأفضل للملاحة والقوة البحرية، لأنها تجعل الوديان البحرية بمثابة خُلجان بحرية عميقة، ويحوّل المرتفعات والقمم الجبلية إلى رؤوس، فيصبح الساحل مناسبا لقيام السواحل الطبيعية الجيدة، ويوفر الحماية للسفن في المياه الداخلية الهادئة، كما تزيد الخُلجان والرؤوس البحرية من عمق الدولة وامتدادها بحرياً، وبالتالي حرية حركة واتصال أكبر وملاحة وموارد بحرية أكثر.

03.صفات ظهيرة الساحل: أي خصائص أرض الدولة التي تقع خلف الشريط الساحلي، بحيث تكون عامل جذب للسكان نحو الداخل إذا كانت جيدة (توجه داخلي وليس بحري)، ومثال ذلك فرنسا التي تطل على ثلاث بحار ومع ذلك لم تكن قوة بحرية مثل بريطانيا. ويرى ماهان أن أفضل أنواع الظهير الساحلي ما كان فقيرا، حيث أبدى تخوفه من أن يكون ظهير الساحل الأمريكي الغني، عاملا لصرف الولايات المتحدة عن انشاء قوة بحرية عظمى تدافع بها عن سواحلها الطويلة.

04.مساحة الدولة وعدد سكانها: وهما عملان مهمان في بناء القوة البحرية وتطورها، حيث يساهم ذلك في تنوع الموارد الطبيعية والتضاريس الساحلية، والقدرات البشرية التي تعمل على بناء الأساطيل البحرية وصيانتها وتطويرها.

05.الشخصية القومية: المتعلقة بالخصائص والمميزات البحرية للمواطنين، واهتمامهم بالنشاطات البحرية الاقتصادية والعسكرية، كسبيل للقوة والنفوذ.

06.طبيعة السلطة السياسية للدولة: هو العامل الأهم والحاسم، إذ من خلاله يتم توجيه مقومات الدولة وخصائصها الطبيعية والبشرية، نحو بناء القوة البحرية والانتشار والتحكم التجاري والاستراتيجي في البحار والمحيطات.

ملاحظة مهمة: من المهم ملاحظة أن فكر ماهان سبق الفكر الجيوسياسي الألماني، رغم أن ماهان لم يذكر أيّاً من المصطلحات الجيوسياسية، وتنطلق أفكار ماهان من اعتقاده الخاص بأن الدول إمّا أن تتوسع أو تضمحل، وليس هناك دولة تستطيع أن تحافظ على مكانتها أو تقدمها إذا بقيت ساكنة، هذه الفكرة فتحت آفاقا جديد أمام صناع القرار الذين يؤيدون مبدأ "المصير المحتوم"، الذي يقضي بالتوسع الطبيعي للولايات المتحدة الأمريكية في قارّة أمريكا الشمالية بشكل سلمي. والملاحظ هنا هو التطابق الكبير بين الفكر الجيوسياسي الألماني المرتبط بالمجال الحيوي ورؤية ماهان (الجيوسياسية)، حتى أن هاوسهوفر أوصى بتدريس أفكار ماهان في ألمانيا.

يؤكد ماهان في الأخير أن الخطر على الدولة البحرية، يتمثل في الكتلة القارية الأوراسية (روسيا والصين) بالدرجة الأولى، وذلك قبل قيام النظام الشيوعي في الاتحاد السوفييتي بعقدين، وفي الصين بنصف قرن، ثم ألمانيا بالدرجة الثانية، وقد كان لذلك أثره على صياغة الاستراتيجيات السياسية والعسكرية الأمريكية.

2. نيكولاس سبيكمان (1893-1943)

يعتبر أحد روّاد المدرسة الجيوسياسية الأمريكية، والمدافعين عن نظرية القوة البحرية، حيث انتقد بشكل خاص التصورات الألمانية الأرضانية، واعتبرها من باب الوهم أو القناعات الميتافيزيقية، انطلاقا من رفضه لفكرة القومية والأمة والمواطنة وغيرها لماذا؟، معتبرا أن الدولة هي أصل كل ذلك، من خلال قوتها واقتدارها لفرض سيطرتها وثقافتها على أوسع المساحات الجغرافية، وعلى سكان تلك المساحات (**وفق النموذج الأمريكي**)، أما حق هذا الشعب أو ذاك في أرض يعتبرها ملكا له، فما هي إلا رؤية مثالية ومسألة وهمية. لماذا؟

سبيكمان بين نقد نظرية قلب الأرض وتطوير نظرية ماهان: اعتبر سبيكمان أن ماكيندر قد بالغ في الأهمية الاستراتيجية للمركز الأوراسي، من خلال معادلته الشهيرة عن قلب الأرض والسيطرة العالمية، إذ ينبغي أن تحظى هذه المعادلة بالتصويب اللازم، والذي عبّر عنه بالقول: "**أن من يسيطر على شواطئ القارات المتلاصقة (إفريقيا أوروبا آسيا)، هو من يسيطر على الجزيرة العالمية**". وقد بنى نظريته هذه على نظرية في التاريخ العسكري مفادها، أن من كان يسيطر على البحر الأبيض المتوسط، هو من كان يحكم قبضته على القارات الثلاث، انطلاقا من السيطرة على هوامشها المطلة على البحر، الذي كان الصراع فيه مصيريا بين القوى التاريخية العظمى. لذلك، استبدل سبيكمان فكرة قلب الأرض *Heartland*، بحواف الأرض *Rimland*، وقال بأن من يسيطر على حواف القارات يسيطر على القارات (هذه الفكرة صحيحة جدلا إلى حدّ ما، في وقت لم تكن فيه الولايات المتحدة موجودة).

مع ظهور الولايات المتحدة كقوة كبرى بارزة نهاية القرن 19، استبدل البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي، وطرح على إثر ذلك مفهوما جديدا، هو المحيط المتوسط *Midland Ocean*، بمعنى أن المحيط الأطلسي أصبح يماثل من حيث الأهمية ما كان يمثلّه البحر المتوسط في التاريخ القديم، ومن ثم فإن طريق السيطرة العالمية للولايات المتحدة، يمر عبر السيطرة في المحيط الأطلسي، ومفتاح ذلك بأن تمتلك القوة البحرية الأولى في العالم، ويوصي سبيكمان مع ذلك بالتحالف مع دول أوروبا الغربية المشاطئة للمحيط الأطلسي، وفي مقدمتها بريطانيا العظمى، وهو نفس ما أوصى به ماكيندر من قبل.

من جهة أخرى، كان سبيكمان الذي استفاد من أعمال ماكيندر، واستكمل خطة ماهان، سبّاقا في التنظير لحلف شمال الأطلسي الذي شكّل العمود الفقري للمعسكر الغربي خلال الحرب الباردة، والذي يعني على الخريطة الجغرافية أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، ليتجسّد مجدّدا الصراع بين قوى البحر الغربية، في مواجهة قوى البر الشرقية، وتتجدد عبر ذلك دعوة سبيكمان إلى إحكام السيطرة على حواف القارات لا سيما القارة التي تقوم عليها القوة البرية المعادية. ويكشف انتصار الولايات المتحدة والغرب في الحرب الباردة عن مدى تأثير هذه النظرية على توجهات الولايات المتحدة الاستراتيجية، واستمرار سياسات حلف شمال الأطلسي في تعزيز السيطرة على حواف القارات، لمحاصرة القارة الأوراسية بسلسلة من القواعد العسكرية، والأساطيل البحرية المنتشرة حول العالم.

03. المدرسة البريطانية (ماكيندر ونظرية قلب الأرض).

يعتبر الجغرافي البريطاني والسياسي الليبرالي هالفورد ماكيندر (1861-1947)، أحد الشخصيات البارزة في الجغرافيا البريطانية الجديدة في مطلع القرن. وهو الذي لم يستخدم مصطلح *Geopolitics* أبدًا لوصف تفكيره، ولكنه كان ينوي ببساطة استخدام علم الجغرافيا باعتباره "وسيلة مساعدة في فن الحكم". وقد سبق وأشرنا من قبل أن ماكيندر من الشخصيات الرئيسية في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك. حيث كانت مفاهيمه الخاصة بـــ: "قلب الأرض"، "الجزيرة العالمية"، "أوراسيا"، من أكثر المفاهيم عرضة للنقاش، ومساهمة في تطور وإثراء التصورات التي عرفها حقل الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك وحتى العلاقات الدولية خلال القرن العشرين. ومن أهم أعماله مقال "المحور الجغرافي للتاريخ (1904)"، وكتاب "المُثُل الديمقراطية والواقع(1942)".

يُلخص أغلب الكتّاب نظرية ماكيندر حول القوة البرية/ قلب الأرض (**Heartland Theory**)، في مقولته الشهيرة "**من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على قلب الأرض، ومن يسيطر على قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يحكم العالم**".

يعرض ماكيندر في "المحور الجغرافي للتاريخ"، نظريته المبنية على رؤية خاصة لتطور العالم من الناحية السياسية، حيث أن هذا التطور قد صنعته وتصنعه المواجهات العسكرية عبر التاريخ، أما مسار تلك المواجهات فتتحكم فيه المواقع الجغرافية لتلك الدول بالنسبة للقارات والمحيطات، ويذهب إلى أن الصراع الدائر بين الدول الكبرى (في الحقب التاريخية التي عاشها)، محسوم لصالح الدولة التي تتحكم في الأماكن الاستراتيجية المركزية من الكرة الأرضية، وتحقيق السيطرة العالمية يأتي عبر تحقيق السيطرة على هذه الأماكن.

من هذا المنطلق، يرى أن القارات الثلاث المتلاصقة (آسيا، أوروبا وإفريقيا) تشكّل ثلاثة أرباع اليابسة، ويعيش عليها غالبية سكان العالم، وتمثل في ترابطها الجزيرة العالمية بالنظر إلى أن المحيطات تلفها من جميع الجهات، بينما تمثل القارة الأمريكية (الجديدة) موقعا هامشياً بالنسبة للتفاعلات الأساسية الحاصلة آنذاك، والصراع البشري الحاصل من أجل السيطرة على المساحات الجغرافية. ومن خلال ذلك يصل إلى أن مساحة اليابسة التي تجمع أوروبا مع آسيا، هي المساحة المفصلية في عملية السيطرة العالمية (الجزء الغربي من آسيا والجزء الشرقي من أوروبا)، واللذان يشكلان مركز/قلب الجزيرة العالمية، في حين تبقى إفريقيا في معزل عن المواجهات الكبرى باستثناء الجزء الشمالي منها.

لذلك، كانت أكبر مخاوف ماكيندر، أن يحدث تحالف روسي-ألماني؛ يجمع الفاعلية التكنولوجية والاقتصادية الألمانية مع الموارد الطبيعية والبشرية للإمبراطورية الروسية، ويتم إحكام السيطرة على الجزيرة العالمية، وبذلك يتم وضع حد للهيمنة التقليدية لبريطانيا، ومن هنا تأتي مهمة بريطانيا للعمل على منع حدوث هذا التحالف الخطير.

لقد كان ماكيندر يريد أن يجعل من الجغرافيا علما تصوُّرياً؛ يقدم رُؤىً تحقق الدمج بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، في إطار التربية الوطنية (السياسة التعليمية لبلده)، لترسيخ الفكر الأمبريالي في الأجيال الجديدة، وقد كان هذا الأمر ضروريا بالنسبة لمن كان يقوم باستكشاف واستقصاء الأراضي واحتلالها، لتوسيع سلطة بريطانيا الاستعمارية.

ومثلُه مثلَ راتزل، كان مقتنعا بأن، المستقبل ملك الدول الكبرى، كما لم يعد ممكنا في وقته الراهن أن تميل كفة الميزان لصالح القوة البحرية، لا سيما إلى جانب بريطانيا العظمى التي أهملت تصوراته وتوجيهاته الجيوسياسية، في الوقت الذي استفاد منها الألمان والروس الأمريكيين، وقد تحققت مخاوف ماكيندر لاحقا بالتراجع الفعلي للسيطرة البريطانية على البحار، ولم تستطع الحفاظ على تماسكها مع انتهاء ارتباطها مع استراليا وكندا ونيوزيلاندا وإيرلندا الحرة، وذلك بين عامي (1926-1931)، كما كان يخشى من القوى الجديدة كالولايات المتحدة التي أخذت تسيطر على البحار، أو التحالف الألماني الروسي الذي أوصى به بسمارك وأكد عليه هاوسهوفر لاحقاً. ولعله من الجدير بالذكر أن ماكيندر كان من المشاركين في الإعداد لمؤتمر فرساي الذي بوجبه تم اقتطاع أجزاء مهمة من ألمانيا لمنعها من التطلع نحو الشرق واستعادة مكانتها في أوربا.

وجدد تحذيره في مؤلفه "**المثل الديمقراطية والواقع**"، من أن انتصار المثل العليا للديمقراطية قد يكون قصير الأجل، ما لم تؤخذ "الحقائق الجغرافية التي لها تأثير دائم على السياسة العالمية" بعين الاعتبار بالكامل؛ فالقوة التي من شأنها السيطرة على كل من أوروبا الشرقية والقلب ستكون قادرة على السيطرة على جزيرة العالم (أوروبا، أفريقيا

وآسيا) ، وبالتالي على العالم كله. ووِفقًا لذلك، أوصى بإنشاء "طبقة وسطى" من سبع دول دائمة ومستقلة بين روسيا وألمانيا.

لقد رسمت نظرية قلب الأرض خريطة التنافس والصراع الدولي بعد الحرب العالمية الأولى، وخلال الحرب العالمية الثانية، وأثناء الحرب الباردة وحتى بعد نهاية الحرب الباردة. وقد أيّد زبيغنيو بريجينسكي (مستشار الرئيس الأمريكي جيمي كارتر 1977-1981)، بعد 93 عاما من طرح ماكيندر لنظريته، أي في سنة 1997 عندما نشر بريجينسكي كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى"، أيّد أطروحة قلب الأرض والجزيرة العالمية، عندما ذكر:

"...، إن أوراسيا تشكّل محور العالم (...)، وهي تؤلف رقعة الشطرنج للجغرافيا السياسية الحاسمة، ولا تكفي رؤية سياسية لأوروبا وأخرى لآسيا [منفصلتان]، ولتطور توازنات القوة على الساحة الأوراسية الشاسعة تأثير حاسم على التفوق الشامل لأمريكا".

4. المدرسة الروسية

كانت الجيوبوليتيك في الحقبة السوفييتية غير مرحب بها، ومدانة بشكل حاسم للاعتبارات المرتبطة بالنازية وما شابه ذلك، وكانت الموسوعة العسكرية ذات التوجه السوفييتي تُعرفها حتى العام 1994، بوصفها "سياسة عسكرية ذات توجّه عدواني"، غير أن العقود الأخيرة التي عرفت سعي روسيا للعودة كقوة كبرى على الساحة الدولية، جعلت النقاشات الجيوسياسية، تأخذ بُعدا رسميا واهتماما متزايدا، خاصة مع التقاء فرضيات قلب الأرض مع التوجهات الأوراسية لروسيا.

نيكولافيتش سافيتسكي (1895-1968)

هو أحد الذين قاربوا منهج الجيوبوليتيك الذي وضعه هاوسهوفر، من أجل القومية والوطنية الروسية، وبحثا عن دور مهم لروسيا على المسرح العالمي، ولأنه كان عضوا في حزب البورجوازية الليبيرالية في روسيا (الحزب الدستوري الديموقراطي)، الذي يدعو إلى الملكية الدستورية البرلمانية، فقد أدت الثورة البلشفية 1917 التي قادها لينين، إلى حلّ هذا الحزب وهجرة سافيتسكي إلى بلغاريا ثم تشيكوسلوفاكيا، حيث أسس حركة ذات توجه مناوئ للشيوعية السوفييتية، عُرفت لاحقا بحركة الأوراسيين، والتي ترى بفكرة المجال الحيوي لروسيا القومية، متأثرة في ذلك بالتوجهات الجيوسياسية الألمانية، الأمر الذي جعل هذه الحركة التي يتزعمها سافيتسكي على غير وفاق مع السلطات السوفييتية في موسكو حتى منتصف الخمسينيات.

التفرّد الجيوسياسي الروسي: حسب سافيتسكي، فإن روسيا تمثل تكوينا حضاريا متميزا تحدده خاصية التوسّط، ويوضّح ألكسندر دوغين أن توسّط روسيا بين قارتي أوروبا وآسيا ليس جغرافيا فحسب، بل حضاريا وثقافيا أيضا، وهو يقدم بذلك تصورا يتماهى بكيفية صارمة مع لوحة ماكيندر الجيوسياسية. وفي مقال بعنوان: "الأُسس الجغرافية والجيوبوليتيكية لأوراسيا"، يوضح أ، التوسط الذي يميز الدولة الروسية، يأخذ أهميته من الموقع المركزي للقارة الأوراسية، في تفرّد يجعل من روسيا ليست جزءا من أوروبا وليست امتدادا لآسيا؛ إنها عالم خاص مستقل بذاته جغرافيا وروحيا وتاريخيا وأيضا جيوبوليتيكيا، وهذه الميزة لا تملكها إلا روسيا. وبناء على هذه الميزة يجب العمل على تحديد الخيارات والخطط السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، الرامية لتأمين وترسيخ الشخصية المتميزة لروسيا، بأبعادها الأوراسية (الاوروبية–الآسيوية)، وتجلياتها الحضارية في سياق التطور الإنساني.

لاحقا انعكست هذه المفاهيم في المواجهة التاريخية بين القوة القارية (روسيا الأوراسية)، المعبِّرة عن تجليات المُثل الروحية العليا حسب سافيتسكي، والقوة البحرية (الغربية)، المعبرة عن البراغماتية الاقتصادية والتجارية، ذات القيم الديمقراطية الليبيرالية (ما يجسّد أوراسية سافيتسكي في مواجهة أطلسية سبيكمان)، وهذا ما جعل قادة وصناع القرار السوفييت في منتصف الخمسينيات، يعيدون الاعتبار لأفكار وتصورات سافيتسكي. يقول دوغين معبرا عن إعادة الاعتبار هذه: " هنا فقط يمكننا أن نبني الافتراضات، فإما أن تكون قد وُجِدت منظمة مجهولة داخل النظام السوفييتي"، تهتدي بأفكار سافيتسكي وتكيفها مع الوقائع السياسية الفعالة، وتغلفها بالمفردات الماركسية الرسمية، وإمّا أن الواقع الموضوعي لقلب الأرض (ماكيندر)، كان يضطر الاتحاد السوفييتي إلى إجراء الخطوات، التي ينبغي أن تجريها دولة قارية واعية جيوبوليتيكيا، هي أوراسيا.

5. المدرسة الفرنسية:

كان الجغرافيون الفرنسيون حذرين من التعامل مع المسائل الجيوبوليتيكية، لذلك لم يقدموا نظريات متكاملة مثل الألمان، تحت مبرر أنهم كانوا حريصين على البعد الموضوعي (حسب زعمهم!). ويعتبر **بول فيدال دي لابلاش Paul Vidal De la Blache(1845–1918)** مؤسس المدرسة الجغرافية الفرنسية، والذي كان شديد التأثر بالإنتاج المعرفي الألماني في المجال الجغرافي، خاصة فريديريك راتزل.

اعتمدت المدرسة الفرنسية على نموذج التفاعل بين الإنسان والطبيعة في مختلف المجالات الجغرافية، بدءا من المساحات الصغيرة وصولا إلى المساحات الكبيرة للدول والأقاليم الجغرافية، وانبثقت فروع عديدة تحت عناوين مختلفة، كالجغرافيا الطبيعية والجغرافيا الاقتصادية، الجغرافيا السكانية وغيرها، وظلّ عنوان الجغرافيا السياسية غائبا أو

مغيّبا لفترة طويلة مقارنة بألمانيا. ومع ذلك، فإن ما كان غائبا/مغيّبا بدعوى الموضوعية، كان حاضرا بشكلٍ **مُضمرٍ** في كتابات دي لابلاش، ففي دراسته لجغرافية المناطق الفرنسية بعد الحرب العالمية الأولى عام 1917، يؤكد على الهوية الفرنسية لمنطقة الألزاس واللورين، وذلك ردا على المطالبة بها من طرف ألمانيا، الأمر الذي يوحي بأن البعد السياسي لا يمكن تجاهله أو تحييده في المسائل الجغرافية خاصة إذا تعلق الأمر بالأرض أو المجال الجغرافي.

لاحقا، بعثت ظروف ما بين الحربين العالميتين الروحَ في المدرسة الفرنسية، من خلال العديد من تلاميذ **دي لابلاش**، الذين كانوا أكثر تأثرا بجيوبوليتيك **هاوسهوفر** ومنهجيته في الدفاع عن الجغرافيا الألمانية ومطالب الأمة الألمانية، واستنتجوا أن الجيوبوليتيك الألمانية كانت بمثابة (آلة حرب)، وإذا أُريدَ اعتبارها من العلوم، فقد حان الوقت للفرنسيين للعودة إلى الجغرافيا السياسية.

في هذا السياق، برز **جاك أنسيل J. Ancel** في عشرينيات وثلاثينيات القرن 20، ليتناول المسائل التي كانت تضُجّ بها الجيوبوليتيك الألمانية، وقد كانت أفكار **أنسيل** وجها من أوجه السِّجال والمحاججة الجيوبوليتيكية، ضد أعمال هاوسهوفر التي كان يعتبرها تعبيرا عن أطماع ألمانية في أراضٍ لا غبار على فرنسيتها، خصوصا الألزاس واللورين، ومن ثم بدأ تعميق الاتجاه السياسية للمدرسة الفرنسية، خاصة مع صدور مؤلَّفات **أنسيل**؛ عن الجيوبوليتيك عام 1936، ثم جغرافية الحدود السياسية سنة 1938، والتي عمقت النقاش بين المدرستين الألمانية والفرنسية، خاصة حول الحدود والحق في منطقة الألزاس واللورين. ويمكن ملاحظة أن رواد الجيوبوليتيك الفرنسيين قد بنوا تصوراتهم على مهاجمة الجيوبوليتيك الألمانية، إذ يعتبرونها "مجموعة من المعارف المكرّسة لصياغة قوانين جغرافية، متوافقة دوما مع الطموحات الألمانية التوسعية"، أو كما وُصِفت بأنها شكّلت أسلحة للهتلرية.

عشية الحرب العالمية الثانية، كانت محاولة جاك أنسيل التمييز بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك غير ممكنة أو حتى غير مقبولة، ولم تكن جيوبوليتيك هاوسهوفر ورفاقه وحدها المتهمة والمدانة، بل الجغرافيا كلها وما يرتبط بها، بسبب ما أُطلق عليه "انحرافا وخطأً عِلميا في هذا الحقل". ومهما يكن من أمر المدرسة الفرنسية في معالجتها للأبعاد السياسية للجغرافيا، أو الأبعاد الجغرافية للسياسة، فإن مساهماتها إلى حدٍّ ما، كانت محدودة قياسا مع المدرسة الألمانية، حيث كان الحذر الذي أبدته حيال ما هو سياسي في الجغرافيا، في مواجهة ما كان يُطرح عليها من إشكالات، ومع قلة الاهتمام، وراء وصولها إلى مآزق ابستيمولوجية، لم يجرِ العمل على الخروج منها إلّا مع الربع الأخير من القرن العشرين مع **ايف لاكوست** وغيره.

المحور الرابع: الجيوبوليتيك النقدية والجيوبوليتيك النيوكلاسيكية

مقدمة

بعد اتهامها بالتواطؤ مع النازية قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، أصـــبحت **الجيوبوليتيك** مجالًا أكاديميًا من الأفضل تجنبه للعديد من الجغرافيين في الولايات المتحدة وأوروبا. وقد كانت النتيجة النهائية لذلك ذات شقين:

- أولاً، كان هناك إحجام عام عن استخدام مصطلح "**الجيوبوليتيك** " بشكل صريح.
- وثانيًا، تحول الاهتمام إلى البحث عن لغة علمية اجتماعية جديدة، والتي من شأنها أن تحل محل فكرة أن الدولة هي كائن حي.

لذلك، في معظم فترة ما بعد عام 1945 (بعد نهاية الحرب العالمية الثانية)، كانت الإشـــارات الصـــريحة إلى **الجيوبوليتيك** محدودة أكاديميا وكذلك في الممارسـات الخطابية. رغم أن الشـخصـيات المعروفة في حقل الجيوبوليتيك مثل **جورج كينان** وغيره، كانت تتحدث وتكتب عن القوى القارية، وعن الكتلة الأرضـــية الأوروبية-الآســـيوية وإمكانيات الموارد في المناطق... إلى غير ذلك من التعبيرات الجيوسياسية.

في أوائل السـبعينيات من القرن الماضـي، كانت **الجيوبوليتيك** الطريق المختصـرة/الأقصـر لإبراز التنافس بين القوى العظمى والأبعاد الإقليمية المرتبطة بها، خاصة في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، ومناطق التنافس على النفوذ والتي تجري حولها المزاحمات السلطوية. وقد اشتهر **هنري كيسنجر** بأنه جعل **الجيوبوليتيك** قابلة للتداول مرة أخرى في الأوساط الأكاديمية والدوائر السياسة الأمريكية (1979)، كما استخدم معاصرون آخرون مثل مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر، **زبيغنيو بريجينسـكي**، اللغة الجيوسـياسـية للترويج لوجهة نظره القائلة بأن السـيطرة على "قلب الأرض"، كانت ضرورية للأنماط المستقبلية للسياسة العالمية.

كما ذكّر **بريجينســكي** بأن "كل من يسـيطر على أوراسـيا يسـيطر على العالم". وحذّر "إذا اسـتولى الاتحاد السـوفيتي على أطراف هذه الكتلة الأرضية، فإنه لن يكتسـب السـيطرة على الموارد البشـرية والاقتصـادية والعسـكرية الهائلة فحسـب، بل سـيحصـل أيضًـا على إمكانية الوصـول إلى المنافذ الجيوسـتراتيجية لنصـف الكرة الغربي-المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ، وبالمقابل لكي تحافظ الولايات المتحدة على مكانتها العالمية، ستحتاج بالقوة إذا لزم الأمر، إلى ضمان تأمين إمدادات الموارد الحيوية والوصول الآمن إقليميا ودوليا لهذه المناطق.

فكان المعنى الضمني لانبعاث الاهتمام **بالجيوبوليتيك** في سبعينيات القرن الماضي هو تذكيرنا بالسبب الذي يجعل **الجيوبوليتيك** لا تزال تثير قدرًا كبيرًا من الاهتمام، وبالتالي قدرتها على أن تفرض نفسها، انطلاقا من دلالة المصطلح منذ ابتكاره وارتباطه بقضايا المنافسة والصراع، في بيئة يسودها عدم الثقة، والشكوك حول فعالية الدبلوماسية والقانون الدولي، وفهم علاقات القوة باعتبارها لعبة محصلتها صفرية، والإيمان بأهمية الموارد مثل النفط والغاز والفحم والمعادن في معادلة قوة الدولة، أما استمرار التناقض الصارخ بين القوى البرية والبحرية، هذا إضافة إلى تنامي الاستعداد للحث على التدخل أو عدم التدخل، حيث تكون مصالح الأمن القومي للدول على المحك.

ملاحظة: ما يلي، مقتبس جزئيا وبتصرف، من مقال للأستاذ: جلال خشّيب، الجيوبوليتيك في القرن الحادي والعشرين: انتصار الجغرافيا وعودة عالم ثيوسيديدس، (المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد4، 2021).

مع نهاية الحرب الباردة، وجدت النزعة الليبرالية المنتصرة مناخها الأنسب، إذ عرف العالم آنذاك تحوّلات بنيوية عميقة مسّت العالمين الأكاديمي والواقعي على حدّ سواء. وكان للجغرافيا كعامل حاسم، وللجيوبوليتيك كعلم مرتبط بالسياسات العليا للدول، حظّهما من النقاشات والقراءات النقدية. فقد تنامت الأفكار والطروحات المنادية «بموت الجغرافيا» وانتهاء عصر الجيوبوليتيك وبداية عصر جديد لم تعد فيه للأرض والجغرافيا أيّة أهمية تُذكر؛ عصر صار فيه العالم «قرية كونية» وتغيّرت فيه مفاهيم الزمان والمكان جذريًا.... **لماذا؟**

لأن العولمة عمّقت من الارتباطات والاعتماد المتبادل بين الشعوب عبر العالم، ما أدّى نتيجةً لذلك إلى خلق مستوى أعلى من الترابط اصطُلح على تسميته «المجتمع المدني الكوني» .... وتلاشت مع ذلك محفزّات الجغرافيا. في السابق، كانت الدولة ذات السيادة اللاعب المهيمن الوحيد على المسرح العالمي. اليوم صارت مفاهيم من قبيل القرية الكونية، المجتمع الدولي والمجتمع العالمي القائم على الحوكمة العالمية وفق المعايير والقيم الليبيرالية؛ مفاهيم من شأنها أن تكون مخفِّفة لحدّة الفوضى التي تعتري بنية النظام الدولي. وفي المجال العسكري، قضت الطائرات النفاثة والصواريخ الباليستية العابرة للقارات على أهميّة الجغرافيا، وميّعت قيمة ومكانة الأرض والفضاء الجغرافي في حسابات القوة والضعف. كما صار التطوّر التكنولوجي الرهيب عاملًا رئيسيًا ينبغي وضعه في الحسبان عند تحليل موازين القوى الدولية، فقد كانت هذه الموازين، خلال الحرب الباردة بين الشرق والغرب بدرجة أولى نتيجةً للمخرجات الصناعية وحجم الترسانات التقليدية والنووية للطرفين. بينما صار اليوم فيروس الكمبيوتر ربّما أكثر الأسلحة فتكا.

كلّ هذه العوامل حتمّت على باحثي الجيوبوليتيك والمنظّرين المهتمين بدور الجغرافيا في علاقاتها بالتفاعلات الدولية وبنية النظام الدولي أن يطوّروا معنى ودلالة ومضمون العامل الجغرافي في التحليل لكسب الحجّة في مناقشة

النظريات الجديدة، ولا سـيّما تلك المنتمية إلى المنظور المابعدي أو تلك المروِّجة لمقولات العولمة. فدخل باحثو الجيوبوليتيك في مهمّة المحاججة بأهميّة الجغرافيا في عصر العولمة والتكنولوجيا مع نهاية الحرب الباردة.

وصـاحب هذه المحاججة والنقاش ما يمكن أن نطلق عليه **عملية إعادة تأهيل هذا الحقل المعرفي "الجيوبوليتيك"**، ليتناسب مع الطروحات الجديدة والتحوّلات الناجمة عن التغيّر في بنية النظام الدولي وطبيعة التفاعلات العالمية.

فبرزت على المسـتوى الأكاديمي جملة من الطروحات النظرية الجديدة المنطلقة من منظور جديد بات يعرف بالمنظور/التيار غير الوضـعي. على غرار البنائية وما بعد البنيوية، حيث أبرزت **الأولى** دور اللغة في السـياسـة، الحياة الاجتماعية والسـياسـة الخارجية، بينما ادّعت **الثانية** أنّ الجوانب المهمّة للعلاقات الدولية هي التاريخ والبناء الاجتماعي بدلًا من النتائج غير المرئية للطبيعة البشرية وغيرها من الصفات الأساسية للسياسة العالمية التي سادت من قبل.

فالنقاشات الفلسفية والنظرية الحديثة، مع التطور الذي عرفه حقل العلاقات الدولية والواقع الدولي والعالمي، غيّرا معنى الجيوبوليتيك، حيث أن الجيوبوليتيك التقليدية التّي تركّز على مبدأ الحتمية الجغرافية والتّي تحلّل بدورها العلاقة بين العوامل الجغرافية والخيارات السـياسـية قد اختفت حسـب النظرة الجديدة، والعملية البحثية القائمة على استخلاص النتائج أساسًا من عوامل: الأرض، البُعد عن البحر، حجم الإقليم، المناخ والمجال... إلخ قد انتهت.

كذلك، حتى الفرضية الجيوبوليتيكية الأكبر المتعلقة بذلك الصراع الأزلي بين قوى البر وقوى البحر قد انتهى أيضًـا، لقد تغيّر الحال مع التطور العسـكري والتكنولوجي، وبخاصّـة مع الأسـلحة النووية التّي قلّلت أهميّة العوامل الجيوبوليتيكية الكلاسيكية على غرار: الإقليم، والديمغرافيا والاقتصاد؛ ويبدو أنّها من غير الممكن أن تُحدث أيّ فارق في عالم اليوم.

لقد أدّى التطور التكنولوجي، وليس العسـكري وحسـب، إلى المسـاهمة في تسـريع وتيرة العولمة. وبدا للعديد من الباحثين «أنّ مسـارات العولمة بمختلف أوجهها ومظاهرها وتداعياتها، قد نزعت سـلاح الجيوبوليتيك»، لذلك، ينبغي التركيز على حقل الاقتصـاد بدلًا من الجغرافيا، وعلى التعاون الدولي والأسـواق العابرة للقوميات بدلًا من دراسات التنافس القائم تقليديًا على الأرض. فالعولمة إذًا حسب طرح هؤلاء الباحثين قد قتلت الجيوبوليتيك بالفعل.

تكيّفًا مع الظروف الجديدة، برزت "الجيوبوليتيك النقدية" أو "الجيوبوليتيك البديلة" أو "جيوبوليتيك ما بعد الحداثة"، وكلّها تسميات لذات التخصّص. حاجج أصحاب هذا التخصّص على رأسهم كلّ من جيروا أوتواثيل، سيمون دالبي، كلود دودس، جون أكنيو، ، وغيرهم بأهميّة البنى التاريخية والاجتماعية في تحليل العلاقات الدولية بدلًا من الارتكاز على العوامل المادية في التحليل على غرار الجغرافيا أو النتائج الحتمية للطبيعة البشرية أو سمة الفوضى الدولية التّي روّج لها الوضعيون كمعطى حتمي.

لقد كان صعود حقل الجيوبوليتيك النقدية بكونها البديل الأنسب للجيوبوليتيك التقليدية التي غدت مرتكزةً على أسسٍ هشّة غير قادرة على الاستمرار في عصر التكنولوجيا والعولمة كما يدّعي هؤلاء. وقد تزامن ذلك مع المجهودات المعرفية التجديدية للمدرسة الفرنسية في الجيوبوليتيك. فمنذ سبعينيات القرن المنصرم بدأ الفرنسي إيف لاكوست (Yves Lacoste) في نشر مجلة **هيرودوت**، والتّي صار من خلالها المؤلّفون يكتبون عن الجيوبوليتيك بأسلوبٍ جديد. حيث تحدّت المدرسة الفرنسية من خلالها عضوانية الألمان وارتكازهم على مبدأ الحتمية الجغرافية في التحليل، بل وحاولت كسر هذه الحتمية من خلال تركيزها على الإنسان صانع القرار بوصفه الفاعل الأهم على المسرح الدولي القادر على تفعيل هذه الأرض أو تعطيل قدراتها عبر مبادراته السياسية **(نظرة غير وضعية)**.

من جهة أخرى، عرفت الجيوبوليتيك النقدية فروعًا واهتمامات عديدة نظرًا إلى توسعتها مجال الاهتمام ومتابعة النشاطات الإنسانية بمختلف مجالاتها، فظهر على سبيل المثال: الجيوبوليتيك الشعبية، الجيوبوليتيك الافتراضية، جيوبوليتيك الأفلام والمسلسلات، جيوبوليتيك الرياضة وكرة القدم وغيرها.

وبالرغم من الثراء والتنويعات المثيرة التّي قدّمها أصحاب مثل هذه الطروحات من جهة، ومحاولتهم الإبقاء على حضور وأهميّة حقل الجيوبوليتيك من جهة أخرى، إلّا أنّ السؤال الذي ظلّ مطروحًا بقوة بعد كلّ هذه التنويعات:

هل بقيت الجيوبوليتيك جيبوليتكًا؟ هل مازالت ذات طبيعة جيوبوليتيكية؟

إن ما أحدثته هذه النزعة التهديمية التي حملتها التيارات ما بعد الوضعية ، حفز ثلّة من العقول الجيوبوليتيكية على ضرورة بعث هذا العلم من جديد، الذي بدأ يفقد «خصوصيته العلمية الوضعية» بسبب هذه العوامل، ومن المؤكّد أنّ الوقائع الجديدة التّي يعرفها العالم المعاصر، ساهمت إلى حدّ بعيد في التحفيز نحو هذا الاتجاه، وتوفير الحجج الإمبريقية له بشكل أحيا من جديد الطروحات الجيوبوليتيكية الكلاسيكية الوضعية، التّي حاججت بدورها من

جديد باستمرار الدور الفاعل لعامل الجغرافيا في تفسير عالمنا المعاصر، بنفس الطريقة التّي كانت تفعل في عالم ما قبل العولمة والثورة التكنولوجية.

نظر الباحثون «الجيوبوليتيكيون الكلاسيكيون الجدد» إلى الطروحات العولمية كأوهام معرفية، كما ظهروا مدافعين عن استمرار أهميّة الجغرافيا (كمعطى مادي مسبق) في تحليل عالم اليوم (الجديد – القديم)، والذين استطاعوا بطروحاتهم أن يعيدوا من جديد لنظريات الجيوبوليتيك الكلاسيكية حيويتها ومحوريتها في التحليل؛ وما نُسميّه هنا «الجيوبوليتيكيون الكلاسيكيون الجدد». يعني أنهم كلاسيكيون لأنّهم وضعيون في الطرح يستندون أساسًا إلى الحتمية الجغرافية في التحليل، وهم جدد نظرًا لتكييفهم للعوامل الجديدة الفاعلة مع طروحاتهم الوضعية من دون الإخلال بأسس هذا المنظور على غرار تكييفهم لدور صنّاع القرار، نخب القيادة وما يرتبط بها من مدركات، فضلًا عن استخدامهم لعامل الجغرافيا في تحليل السياسات الخارجية للدول.

استنادا إلى العودة القوية للجيوبوليتيك الكلاسيكسة الجديدة، يمكننا القول أن الجغرافيا ستظلّ صاحبة الدور الفاعل الأهمّ في تفسير، تكوين أو إعادة تكوين العالم المعاصر، وستظلّ معها الجيوبوليتيك الكلاسيكية في حلّتها الجديدة ذات قوة تفسيرية كبيرة ما دام المنطق الوضعي العلمي قادرًا على الصمود والمحاججة بل والهيمنة في مقابل التيارات ما بعد الوضعية ذات النزعة التهديمية، وما دامت الدول وقياداتها تُقدّم أمثلة إمبريقية متكرّرة على المسرح الدولي عن منطق الدولة وسياستها الواقعية المدفوعة دومًا بهوس البحث عن المصلحة وزيادة القوة وتعزيز الأمن وإدامة الريادة أو بسط الهيمنة الإقليمية والعالمية إن أمكن ولو بوسائل مختلفة تبدو جديدة أحيانًا.

في النهاية، نصل إلى تأكيد عبارة روبرت جيلبين الشهيرة حينما جادل بأنّه لو عاد اليوناني ثيوسيديدس من القرن الخامس قبل الميلاد وعاش بيننا اليوم، فإنّه لن يبذل عناءً كبيرًا في فهم عالم اليوم، ولن يكون باحثو العلاقات الدولية المعاصرين على دراية أكبر بقوانين هذا العالم أكثر من ثيوسيديدس نفسه، لأنّ قوانينه أقرب إلى الثبات رغم التعقيد والتداخل الذي يمكن تسجيله في تفاعلاته الحاصلة منذ عصر ثيوسيديدس بسبب مخرجات العولمة أساسًا. ولعلّ عامل الجغرافيا يُعدّ أكثر هذه القوانين ثباتًا، والمتحكّمة في سلوكات الفواعل، المقرّرة لمصائر الأمم والشعوب.

Geopolitics = Geo (earth) + how states politically identify themselves and act in a global world.

بالتوفيق/ أ. دريكش نجيم